




۷۸۶۷

کتابخانه مجلس شورای ملی		
کتاب: <u>جمعه الطن</u>	شماره ثبت کتاب: <u>۷۸۱۸۳</u>	
مؤلف:	موضوع:	شماره قفسه: <u>۳۴۱۷</u>
		۸۸۹۰

بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی
۲۴۱۷

۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰	۱۱	۱۲	۱۳	۱۴	۱۵	۱۶	۱۷	۱۸	۱۹	۲۰	۲۱	۲۲	۲۳	۲۴	۲۵	۲۶	۲۷	۲۸	۲۹	۳۰
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----

بازدید شد
۱۳۸۲


۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱

کتابخانه مجلس شورای ملی		
کتاب: <u>جمعه الطن</u>	شماره ثبت کتاب: <u>۷۸۱۸۳</u>	
مؤلف:	موضوع:	شماره قفسه: <u>۱۷</u>
		۸۸۹۰

کتابخانه مجلس شورای ملی
۲۴۱۷

بازدید شد
۱۳۸۲

۷۸۶۷

کتابخانه مجلس شورای ملی		
کتاب	مؤلف	
موضوع	شماره ثبت کتاب	
۳۴۱۷	۷۸۶۷	۸۸۹۰

کتاب در فهرست شد
۳۴۱۷

بازرسی شد
۲۶ - ۲۷



کتابخانه
۲۸۷۱

کتابخانه
۷۶ - ۹۶





بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان من وضع عليه التكليف اذا اذنت له الشريعة ما ان يكون ذا
 اهلاوى الشافى اما ان يكون له طريق مضروب من قبل الشارع او لا على الشافى
 ان يكون له حالة سابقة لمخاطبة او لا على الشافى اما ان يكون الشك في حقيقة
 واما ان يكون الشك في متعلقة وعلى الشافى اما ان يكون من الابطال او اما ان يكون
 منها ما يقع من طريق معتبر الى الواقع فيقع ما منه من القطع او الطريق الى الشافى
 ان لم يخطأ لانه السابقة فهو مورد الاستصحاب والاما ان شك في حقيقة التكليف
 فهو مورد البرائة وان شك في متعلقة وكان قادرا على الابطال فهو مورد الاستغناء
 وان لم يكن قادرا عليه فهو مورد التيقين **وهو قوله** قد يتوهم عدم صحة ما ذكرنا
 من جهة ان المصنف في هذه المذكرات هو من وضع عليه فالم تكليف وهو من
 المجتهد والمقلد مع ان احكام بعض الامام خمسة المجتهد كما ان المقلد للمقر والشافى
 فان قلت لا يقع العقل انصافا في احكام المقررة للشاك بالمجتهد للزم عدم
 رجوع المقلد اليه فيما استقاده منها فان الاحكام الخمسة المجتهد لا يجوز للمقلد
 العمل بها كوجب الضرر في حال الابطال والعيب يحصل للصورة واصل ذلك
 ما يقتضيه المجتهد قلت لا ينافي انصافا في الغرامة المقررة للشاك المجتهد مع
 المقلد اليه فلا حكم بالمنع من تلك الغرامة مثلا لما لم يوجب الشارع
 لانتفاء اليقين بالشك وان كان هو المجتهد ولكن الحكم الذي يوجب على المجتهد
 هو الحكم الاصلى المشترك بينه وبين المقلد فالانصاف سامة من جهة رجوع العمل
 على طريق الحالة السابقة على كل احد بخلاف الاحكام الواجبة للمجتهد
 لعدم استيفاء المجتهد منها كما ان الشك في المقلد لهذه الاحكام احكاما

تعلق



٢٤١٧
٧٨١٨٢

تعلقت بفعل المجتهد خاصة هذا دون اصل الاحكام لعدم انصاف احكام
 الشافى بالمجتهد بل بها حال الاحكام الاولى في اشتراكها بين المقلد
 والمجتهد من دون تفاوت اصل لعدم التيقين في اولى الاحكام الظاهريين
 الدليل من الخارج يدل على هذا الانصاف لا يوجب عدم قدرة المقلد على العمل
 بالخبر الواحد او على الخفى الاسم في العمل بالاصل وبوجه ان العمل بالخبر
 ليس الا بالبيان الفصل الخامس من الذي دل الخبر على حجية من الواجبات
 عدم خصوصية للمجتهد منه نعم الذي يقتضيه المجتهد لا يقدر عليه المقلد من
 الاستظهار من الدليل والاستنباط منه ان الواجب كما هو خبر العمل به
 والاحكام بالاحكام المتعلقة بالشك ليس شرطها حصول اليقين من اولى حقائق
 ان المقلد لا يقدر عليه بل الحكم متعلق بالشك الذي ليس في مورد العمل
 واقعا والحق ان يكون لاحراز ذلك يمكن نظر المجتهد في تعيين مدلول
 وانه ليس له معارض وقد احرز عدم وجود الدليل في مورد الشك متعاقبا
 هذا اذا عرفت ما ذكرنا من ان احكام التكليف احكاما على ما يوجب العمل بها
 في تعيينها في معنى مباحث **الكتاب الاول** في حجية القطع المعلق
 وبقية الكلام في ثلاثة مقامات **الاول** ان القطع هل يحتاج في حجية العمل
 الشارع كما ان الظن كذلك **الثاني** ان يعمل على مقلد التيقين من العمل به او لا
الثالث ان يعمل على العمل به او لا **الاول** اما التكليف في المقام **الاول**
 المجتهد احتياجه الى العمل فانه لو قلنا احتياجه اليه انه السبل لا لا احتياجه
 هذا القطع لا يجب التيقين بوجوده الواقعي لا بد من العلم وهذا العلم
 كالسابق يحتاج في التيقين الى امر هكذا اصنافا الى انه لو فرضنا امكان السبل

لا يمكن تمييز القطع لعدم الانتهاء له لا يكون غير الجاهل وهذا واضح وما
المقام الثاني فقد جاز في عدمه ما يلزمه لان المنع من العمل بالقطع
بحسب التناقض فان من لم يكن هذا جازا يكون الجزم يحصل من جهة
الصحة والجدالة الى تلك الكمية المصطنع بها العلم يكون هذا ما نريد
تطهير الوفاء وجميعه من ارتكاب هذا المنع من دون ستره وجوابه ان
هذا العلم جمع قوله الى المنع من ارتكاب الجزم نظر المصطنع وهو التناقض
داور على اصل الموضوع فضا لا يرد التناقض من العمل بالعلم القياسي حتى
فقال الاستدلال فانما يلزم التناقض من العمل بالعلم عند الاستدلال جازا التناقض
العمل بالعلم لان التناقض في تلك الحالة لا يعلم واجاب من هذا الاشكال
الاستدلال بقا ان القياسي بالعلم القياسي ليس في عمله لان العلم بالعلم
الواقع من غير ستره لا يجب بالمنع من استماعه راجع الى رخصه في العمل
بحرمة او منع فعلي ما يعطى بوجهه فكيف يمكن ان يمنع من الاستدلال بغيره
ونقيضه من العلم المصطنع به في مرتبة واحدة وهي مرتبة الحكم الواقعي لاكتنا
الواقع بما فيه من دون ستره وجبة لمرتبة اخرى من تلك المرتبة ليكون الحكم
بها حكما ظاهريا لا ينافي ما في المرتبة الاخرى بخلاف العلم القياسي فان
عنه في صورة الاستدلال واضح بعض الوجه لانه لا يكون الاشكال ظاهريا لان
الحكم الواقعي لخاصة اذا اصابه ووافقه هذا ما عايناهم في كل جواب
الحل وهذا لا يتفق على ما ذهب اليه من صفات الحكمين المصطنعين اللذين
تعلقا بوضع او جازي سواء كانا اذ عينين لم يظهرين ام تحتين في وضع
دفع التناقض بين الحكم الواقعي والظاهر فيجعل الواقعي استنادا للظاهر

علما

معلما **وقد قيل** الاشكال في هذا المنع انه لا يفي بقرينة القطع بين العلم
العمدة ولا حقيقة المصطنع والظن فان يعلق كل منهما بالحكم القياسي لا يفعل المنع
اما حال القطع فواضح واما حال الظن فلان المنع من العمل بالظن موجب
القطع لعدم تعلية الحكم الواقعي لكان على خلاف الحكم الظاهري وهذا
الظن الحكم الواقعي الذي يعلق بالظاهر من هذا واضح واما ان يعلق كل منهما
بالحكم الاستدلال فلا مانع من الحكم على الحالة ولا تعارض بين العلم والظن
واما على ما ذهبنا في منع المنع بين الحكم الواقعي والظاهر من اختلاف شيئا
ففيه اشكال لان العمل على اصل الموضوع لا ينافي مرتبة الشك والظن بالحكم من
الحكم كنهية العلم لانه ايقن من العباد من المتحررة من الحكم كانه لا مانع
جعل حكم مخالف للواقع في موضع الشك والظن للاختلاف بينهما فكيف ينافي
جعل حكم مخالف للواقع في موضع القطع لعين ما ذكره ان يجب ان يكون العلم
العلم بالكلية موجب لليقين من ان الظاهرات والمخالفات لا دلالة لهما للعلم القياسي
علمه بالقطع وهذا كقوانين الاحسان والظن كما انه لا يجوز المنع من الاحسان
لان الظن سقاط لا يمنع المنع من الظاهرات والامراضية والمخالفة لا في عدم العمل
في حق عين العباد من ان احكام القطع بخلاف الظن بالكلية فانه بعد حصول اليقين
يفضل لان بعض المكلف الى الفعل لوجود الجواب عنه من الواقع فلم يقنع بغيره
المخالفة والاطاعة نعم لو حكم العقل بوجوب الامانة بالمخالف من جهة احكامها
الواقع كما في حال الاستدلال بعد اتيان به في تقديره ما يعلق الواقعي في حكم العصبية
لكن لا اشكال في ان هذا الحكم من العقل ليس له على العقلين بكونه متعلقا
على عدم منع التناقض من العمل بذلك الظن على وجه التخيير كما لا ينافي بالعمل ومن

لو حكم الشارع بترك العمل بالعلم والاشد لا ينافي بحكم العقل وحصل ما ذكرنا
من الوجه ان المخالفة تكون في حقيقة العقل فليس العقل بالاطاعة كذا قلنا
كلما قيل المنع ان المنع من العمل بالعلم سقط التناقض حتى يرد عليه ما ذكرنا
الاشكال **المقام الثالث** اعني ما يلزم العمل بالعلم او الاطاعة في مرتبة التكليف
الشك في الوفاء عليه وعدمه فقد قيل في عدمه العلمانية **الحل** في ذلك
لو يعلق الامر بالوفاة الاطاعة لانه لا اطاعة لكان لو لم يحقق من ان اطاعة اخرى
تتعلق الامر بكونه اطاعة وهذا الامر لم يحقق من ان اطاعة تتعلق الامر
وهكذا **وهذا** الموضع لانه لا يوافق ليقول ان جهة رخصة المكلف في العمل
موجود فلا يحتاج اليه **وهذا** ان الاطاعة مبينة من الايمان بالعمل على امر الله
يعمل ان يكون لا يربطها على الجهاد الا ان لم يتحقق موضوع الاطاعة ولم يتحقق
يصير الامر مقتضى عنوان ما عايناهم الى الجهاد بغير ذلك العنوان وهذا كله محذور
الحل الاول قلنا لا يوجد من الامر الا ان الامر او سئل بطبيعة الاطاعة
وقضية الطبيعة تشمل الامراء المتحققة بها لا ينافي بالاشكال لانه لا يتعلق
الواقعة الجاهلية من جهة لانه لا ينافي الجاهلية بالصدق الى انقطاع هذه الامور
ايما ان المكلف فعلا او جازيا من الامر او واقعا وان ذلك العمل **الحل**
قلنا لا يفي في الموضع من القوة كما قيل في المكلف ان لا يفي في امر الله
ولكنه لا يصدق وقضاة ان الامر يصنع في العمل **الحل الثاني** قلنا انما
ايمان او لا اطاعة ليس الاطاعة للامر المتعلق به ولكن ايمانه على الامر المتعلق به
على الامر الاطاعة بحيث يكون الامر الاطاعة دافعا الى الجهاد الذي لا يصدق
الاطاعة ولا يكون الامر المتعلق به هو الجهاد لا يفي في الدلالة ان هذا في وجه المنع ان

الامر

الامر الواجبة المتعلقة بعنوان من العباد من يقتضيهما ان يكون صالحا لانه يوافق
فليس المكلف مستقلا لا يقتضيهما التبعث الى العمل وجازا اخرى في الجهاد
استنادا الى الجاهلية والامر المتعلق الاطاعة لا يصلح لانه يوافق في المكلف مستقلا
لانه لا يوافق من امر الله ان يورثه امر الله ان يعلق الاول كنهية الامر المتعلق
بالفعل وهو الجزا في مرتبة اخرى من الامر المتعلق الاطاعة وعلى الثاني
لا يورث الامر المتعلق الاطاعة فيه استقلاله من عنوان امر الله وقضاة
ان من شأن امر الله ان يورثه في عين العبد على وجه استقلال هذا كله
القطع المتعلق بالحكم الواقعي الذي يكون طريقا لخصا اليه واما القطع بالماور
موضوع الحكم فلا اشكال في ان كان مقتضى مقتضيه من حيث هو لا الاشكال في
ان كان اعتبارا على وجه الاطلاق فينبغي دليل اعتبار **الحل** ان القطع بالماور
الموضوع يقتضي على اتمه **الحل** ان يكون تمام الموضوع الحكم **والسؤال الثاني**
في الموضوع يعني ان الموضوع المتعلق بالحكم الواقعي كونه مقتضى العمل
اما ان يكون القطع بالماور في الموضوع على ما في صفة خاصة واما ان يكون على
على طريق المتعلقة بالمادة من كونه ملحوظا على انصافه لملاحظة من حيث تارة
كفت تام ومن كونه ملحوظا على طريق ملاحظة من حيث انه احد من الطرفين
العصر وجها اخر من ملاحظة الجاهلية في القطع وسائر الطرق المتصلة
هذا يصح يقال في التمرة لانه على الاول لا يفي في امر الله واما ما ذكرنا
مقامه جازا لانه لا ينافي الجاهلية لانه لا يقتضي من اصول جازي واما
الاستصحاب وسائر الامارات المتصلة فلا ينافي لانه لا يقتضي من اصول جازي
الواقع بعد ذلك لا يفي في الواقع فمضى هذا لان القطع بمعنى المكلف تمام

3

8

الطاهر محمد
معلمها

20

في شرح بعض المقادير
الاجزاء

من جعل اعتبار الالام العز العنصرية وحسب منه كقصد العلم والميل الى العلم
ينبع العقل من العنصر على ما يرجع الى الالام والاعتبار **وقد تقدم**
على امر احدهما ان العلم الاحادي هو ان يحكم العقل بانه حال التدور على
الاول فعل وجوبه من الحافة القطعية فقط وجوب الحافة القطعية وعلى حال
هو يقع الشارع التبعي بخلافه ما اقتضاه لا بعبارة اخرى هذا لا ينسحب
على العلم العلية الشائعة لا يقبل المنع او على نحو الاضمار **فحق الكلام** في المقام
انه لا شبهة في ان المقدم على ان يكون جميع اطراف الشبهة الجزئية حاله عند العقل حال
من انتم على العلم المقصود في معنى من شرب الالام في العلم ان العلم
منه من شرب الالام واحد على انه جزء الكاكون الاول حقيقة بوجه واحد
عالم فاما الامتناع على ان يكون العلم لا يكتفي مع عدم قصد الاضمار مع قصد عدم
البركن في الوضع مثل الاول لكن مقتضى التاميل بوجه عند العقل انه اوجه
الحجة على التكليف الواقع للعلم ان لا يجازى الحافة القطعية بعد ثبوت
الحجة استعملت منه المكلف باسئلة لا يحد في الاضمار المراتب الذي
الانك الاطراف لكن حكم العقل بوجوب حافة القطعية ليس بحكم الحافة
القطعية ان الثاني حكم تجزئ لا يقبل ان يرفع لان الحافة القطعية حال
العلم على من ارضه بصدقة **والفصل** في الالام في العنصرية لا العقل
ولو كان معقولا لم يكن وجهه في العلم العقلي كما سيذكر في ظاهره بل على
ترتيب الحافة القطعية يجب صرفه بخلاف الحافة القطعية التي يجب ان تصير
في جميع الاطراف بان اذن الشارع في ان يكون عقل الحجة المتسوية في العنصر
حكم العقل لحمة الاضمار اما هو من جهة افعال الضرر في الامور من العنصر

فاما

فاما دل على علم عدم وجوب الاعتدال بوجوب من الحجاب من هذا الظاهر الاول
دل على ظاهره على جواز الحافة فلا من طرحه فلما حكم العقل بخلافه
دل على علم عدم وجوب الحافة القطعية في بعض الاطراف اما على سبيل
التعيين او على سبيل التخصيص في بعض النسخة العنصرية الالام القطعية وانما
على اعتبار منها التخصيص في ترك الاعتدال **ان الثاني** على ان يكون
مجلسه العقول لا يقتضي ان العلم مع التمكن من الاضمار التخصيص على العلم
انما انكالى في سبيل التكليف ان كان من التخصيص اما لو كان من العنصر
المعتمد فيها قصد الفرية فاقصود ما يمكنه الاستدلال على وجوب فصل العلم
العلم المعترف مقام الاضمار لعدم الاضمار لا يقتضي العلم العالي وجه **احدهما**
المنع من كليات هو على ما علم خصوصاً انما يقتضي الاعتدال **والثاني**
عدمه العقل من ان يكون من فصل العلم الواحد في الكفاية بانه على حال
مطابق الاضمار العبد ان العلم لعل لا يراعى الى شئ من ان استعمله
يقدر على بعض الامانة السؤال منه على سبيل بخاصة انما هو على حال
بعد ما يتبين انما تكلف يجب مثل هذا العمل الفري العنصر في العلم **والثاني**
ان يقال لا يمكن ان يكون للفرع لا يقط الا ان العلم مع قصد الوجه
مع هذا الاضمار يجب الاضمار اما نحن هذا العلم في المقصود من اول
على نفسه واما وجوب الاعتدال فلا بد من هذا العلم العقل ليس ما يمكن وجهه على
الدليل كما لا اصل وان علمنا في مقام دوران العلم المطلق **والثاني**
فلكون القيد المذكور هو انما هو من جهة من الحكم فلا يكون معقول في الوصف
بالنسبة الى العلم المذكور لا مطلق ولا مقيدوا العلم اضافة الى العلم

ان يكون معقودا المقيد **فاما الثالث** فلان موضوع التكليف بالعلم على الله
معلم بحدوده واما الله في حوزة السقوط وليس حكمه الاستعانة في العمل
نقل **اما الرابع** فعدم حجة العقل من مقتضى العلم الفاعلة في انما هي
في حال المقام ما يكون المذكور حكم العقل يقتضي انما هو لا اذ من افعال العلم
انما المقصود **واما الدليل الثاني** فلان عدم علم العلم في عدة امور مثلا
في بعض الاحيان انما هو ما يكون مقصوده الاستعانة في العمل على الكلام
فيما كان عدم حصول العلم التخصيص من جهة من مقتضى **والفصل** في العلم
في الالام حاله ان يكون كسادة حقيقة لان الالام الالمانية مقوية مقود
كان اضافة الاستعانة **والثاني** الثالث فقد اقتضاه العلم فيه فثبت
المقدمة وذكر انما عدم الفتح بين مثل هذه العنصر المتأخرة من العلم
العنصر ولا ينطبق المقام اما انما هي اراد على جميع **ان الثاني** على الحافة
الانتمائية الحافة العملية بعد العقل الا انما هي انما هي من الالام الحافة
العملية اصلا او على نحو التدرج وتكامل حافة الحافة الانتمائية من فيها لانا
وهو لا يقتضي في الشبهة الحكمة لعدم وجوده على كونها في الشئ في امة
معينة او صرا على علم يرفع حكمه بعد تلك السافة فيحضر في الشبهة الوصفية
كالنسخة من التدور في سافة كذا او تركه وفيها حكم **والثاني**
ان الحافة لا تقتضي لانا في المقصود من العلم على افعال العلم انما هو العلم
والحمة منه **ان الثاني** انما هو علم على افعال العلم انما هو العلم
وجوب العلم بالحكم عدم جواز الحافة وجوب العلم العلم الوافي على
عليه سواء كان واجباً او غير واجب لا يلحق العلم بالامر التدور في الشئ

فاما

بهوان على علم ان حكم الشارع وان اراد انما التدور يقتضي العلم في الواقع
هو لا يقدر عليه كونه مجهولاً هو هذا العلم على وجوب هذا العلم سواء كان
واجباً في الواقع او غير واجب في الكلام في الحرية وان اراد انما التدور احد
الحكمين على سبيل التخصيص في الجزئ المتأخر من جهة من مقتضى العلم كونه
اجتماع على دليل الاول لانا انما هو من جهة من مقتضى العلم كونه
بوجه من الالام العلم على وجوب العلم احد الطرفين المتأخر من مقتضى
احدهما على الاخرين العلم في الجواز احد الطرفين كون الحكم في الواقعة
منه ما بين امرين وهو ما قد علمه القطع الملائم واحداً من العلم على الحكم
هو مقتضى من الطرفين مقتضى العلم انما هو ذلك وجوبه وكون الامر من الالام
والخير لا احد باسوء الحق كالايجب **والفصل** في العلم كونه واجباً في الواقع
فيجب حكم في الواقعة المذكورة لا يجوز الاضمار به كونه من جهة من مقتضى العلم
عدم المانع من العلم كونه من جهة من مقتضى العلم كونه من جهة من مقتضى العلم
انما انقضت الالام الاصول ذلك ان المانع من مقتضى العلم كونه من جهة من مقتضى العلم
او الحرية وهذا يقتضي انما هو كونه من جهة من مقتضى العلم كونه من جهة من مقتضى العلم
هو عليه اما الاول فيقتضيه ما عرفت واما الثاني فليس باع لعدم الملائمة
في العلم كونه من جهة من مقتضى العلم كونه من جهة من مقتضى العلم كونه من جهة من مقتضى العلم
الواجبة ولا حكم المحمول في موضوع العلم مع عدم الملائمة في مقتضى العلم كونه
ان يكون لا من جهة من مقتضى العلم كونه من جهة من مقتضى العلم كونه من جهة من مقتضى العلم
لم يكن لها حافة عملية اصلا واما الواجب المتعددة كالأوامر التي يجب
صلوة الجهة واما اوجهها على العلم كونه من جهة من مقتضى العلم كونه من جهة من مقتضى العلم

فقد عرفت ان اعتبار احتمال الشيء المستلزم من العلم انه لا يكون
قوله احتمال فغيره الكتب بخلاف العادى وكذا من كون الخارج من جهة
ان من حدى يصدق خارجا انك تعلم العادى في صورة الشك في وجود
الشيء علم عاده مفصلا عن مجرد العلم في الحقيقة فيكون علمه
من الاول لا اكثر وقد مر ان ذلك في بحث العلم والخاص ويمكن ان يقال
ان وجه صحة الاحتمال المنقول ان وجه الشك في مدعى صحة العلم
احدهما احتمال عدم الكذب والثاني احتمال خطائه في الحدى والخطا الذي
يحمل في حقه اما من جهة استحالة منقصة حجة اخرى فاما من جهة
مؤدى الحجة في نفسه فوجه اقامتها على الاصل الذي يصدق عليه
احتمالها الداخل اما من جهة الكذب من راي الامارة بوجه على حدة
مادة حصول العلم بغيره وان كان الشك من جهة الاول ما لم يثبت حجة العادى
وان قلنا ان حجة من معاهات العلم احتمال الكذب في وجه الشك وان كان
من جهة الثاني فالظاهر من قول الداخل من كون المسئلة لخاصية تفصيل الاحتمال
فيحصر من ذلك المسئلة وهذا الظاهر وجه من وجه الشك وان كان من جهة انه
استكشف راي الامارة من سبب من معاهات ظاهره راي الكذب في وجه الشك
من وجه انه دعوى الاحتمال كانت مستندة الى العلم على القاعدة او مستندة
الى افتقار حجة اليقين اقامتها سيما اذا استكشف راي الامارة ولا يجوز
الركون الى جهة راي الداخل على حاله انه لم يثبت حجة العادى بصحة ظاهره على وجه
وجوب الكذب الاحتمال الذي يفعله **وهو** بعد تسليم ما تقدم عليه فكل الاحتمال
الافتقار الى الفاعل انما يحصل حصول العلم الداخل بواسطة افتقار حجة ومدعى

لما لا يلزم في الصورة المفروضة ان يكون حصوله مسببا عن كون
على خلافه حقيقة كمال العقل في الامكان ان يكون ذلك من جهة من
قوله تلك الحقيقة لم يكن ذلك المنقول اليه مفصلا من راي ما ذكره اعلى الذي
على جهة الاحتمال المنقول المحصور **الامارة** لا تتحقق المنقول في وجهه والخاص
عليه على حصول اليقين العلم او كان وجهه لوجهه اليقين اليقين الموجود
اليقين العلم **وهو** مدعى ان العلم ان وجهه اليقين اليقين اليقين اليقين
الكذب لا يتبعها في الاصل غير العلم في الحوى الحوى اما اعتبار كون الحجة العقلية
منها شرط افتقار الى ما يفعله الذكر اليقين من جهة الحجة العقلية من وجهه الى الشرط
الحقل **والظاهر** ان وجهه العلم من احتمال عدم الكذب ليس المانع من حمل
مادة قول الفاعل على الواقع الاحتمال الخطا في الحوى ومقتضى الاصل من العقل
مادة ما ان وجهه ذلك الحكم المستفاد من الشرع الى ذلك المساعدة المنقولة عليها
العقل فلا يحصل بها التبرير من وجهه كون الخبر بعد من العادى احتمال الكذب
وجهه فاعلم ان وجهه ذلك الحكم المستفاد من الشرع الى ذلك المساعدة المنقولة عليها
مادة امضا المانع من ذلك الاصل المحفوظ من العقل الامع وجوده ذلك الشرط
وما لم يكن راي الداخل في وجهه ذلك مقتضى المساعدة العقل الى العمل المذكور في هذا العقل
ومن هنا يظهر ان وجهه قبول القناعة الفاعل في حقه العلم بعد توجه الكذب
ليس من معاهات الامارة او اشتراط العادى في القناعة في وجهه من جهة
احتمال عدم الكذب في الفاعل بعد ثبوت ذلك استكشف راي الامارة
والا فاصل العقل في وجهه شهادة الفاعل ويمكن ان يقال ان وجهه
الفقير في باب القناعة او اشتراط العادى ليس من معاهات الاصل الذي

اما الاول فلان ما يكون من باب المعنى الواقعة بصحة ولا الاصل عليه
حيث يكون موقفا امامه المفهوم انما هو قوله لا داخل لها ان على وجهه الفاعل
لكن العلم من جهة القضية انما يقتضيه الامارة كذا ما ذكره اعلى الذي
فيها القناعة ان الامارة اي رايه كان وجهه الشك في راي العادى من جهة
الدالة على صحة الخبر الواحد انما يقتضيه ليدان اعتبارها على الوجه **وهو** الاول
فانما انما لا يتحقق للمناظرة فلا يقتضيه بعد الدليل على اعتبار هذا العلم وان
اراد تحقيق المناظرة القطعي فاق لا احد القطع بذلك فان ظهور الامارة في كون
اعتبار الخبر من باب الطريقة مسلم ولكن ليست الطريقة من حصول الظن بل
في مطابقة رايه على المانع الواقع بحيث يكون موافق الخلف في غاية القوة
وهو يكون ذلك ولو اجماع لا يكتفي لنا القطع بتحقيق ذلك المناظرة في كل حين
تحقق لينا وان كان احدى من الظن المحاصل من الخبر لكان الخلف في الكل
او العكس ولو فرضنا العلم بمطابقة رايه فلا يعلم حصول ذلك الرتبة
العقلية التي رايها السامع في الخبر هذا **الاشارة** ان بعض الظاهر الوارد
في مقام الخبرين الدال على الحق الشهرة كقولنا نحن باشتراط العلم
فيكون المراد وان كانا معا من جهة الخبرين لكن العبرة من الخبرين كقولنا
المورد **وهو** ان المراد من عبارة عن الخبرين كل شيء وهو وان كان سلما
عمره لا يشهد عبادته عن الوجه الشهرة في الاصطلاح وان سلما فاعا
المراد من الشهرة رتبة والامانة من جهة الحجة العقلية **واما الثاني**
على اعتبار الخصوص في الجملة الخبر الواحد **واما** ان ابحاث الحكم الذي
من الاطراف المنقولة من المعصومين بعد العلم من امر وعقلية يعلم

على وجهه الفاعل في وجهه العلم بعد توجه الكذب على الاصل الذي ذكره اعلى الذي
الواقع لكن الموضوع الحكم الواقع باب راي الشخص على وجهه العلم الذي
باب طريقه هو خصوصية البينة العادى فلا يتحقق من اخبار الواقع وعمل
الحكم على طهارة من وجهه هذا فاما في الاحتمال المنقول في الخبر الواحد المنقول
ان اردنا اننا انما الواقع الذي ارضي الداخل في راي الاحتمال عليه واما ان مقتضى
امارة ان يثبت ان مقتضى التوافق وان كان اكثر رايه على الفاعل في الجملة ولو
عند واحد من وجهه لا استحالة كون احتمال عدم تحقق التوافق من وجهه
يحكم ان لا يثبت على وجهه العلم احتمال الكذب عدا وان كان من معاهات التوافق
عند المنقول اليه فلا يتحقق به وان كان المنقول اخبار بعد لو اطلع على القوة
تحقق له العلم لان مقتضى عدم تحقق العلم المنقول اليه في رايه على تلك القوة
والنوازل من وجهه مستفادها وبعبارة اخرى حصول العلم اخبار حجة اليقين
الواقعية من حيث اخبار العادى كالكثرة والقلة اما فاما ان ذلك لم
يختلف المانع ولا يتحقق من حصول العلم اخبار حجة حجة تحقيقه في التوافق
دون من يحصل له العلم في اخبار العادى بتحقيق التوافق لانه من وجهه حصول
العلم على المنقول اليه لم يتحقق له موضوع الحكم وهو الخبرين عند من الظنون
اي وجهه من وجهه الظن الاخبار من مقتضى الشهرة واما ان لا يثبت به
عليه ابحاث الدالة الدالة على صحة الخبر الواحد اما ان لا يثبت على ذلك
المعنى الواقعة كقولنا نحن باشتراط العلم اخبار حجة اليقين من باب الحجة
بل هو من باب الكذب من الواقع فيدل على اعتبارها لانه كقوله ان من وجهه
من جهة تحقيق المناظرة بعد استفادته من تلك الدالة والجداسة في علمه

بوصف على أربعة أحوال أحدها أن هذه العاطفة صامتة عنهم ما الثاني أن
 أن صدورها إنما كان لاجل إرادة الحكم الواقعي لا القويصة أو قصد الحكم
 أمضت على الحكم على خلاف ما هو ثابت في الواقع والثالثة أن إرادة الحكم الواقعي
 وتنفذ ما هو المتعارف بها وما أراد الشارع إقراره أن الظاهر بها أراد الحكم الواقعي
 انعقد للدلالة من هذه الأمور الثلاثة الأخيرة عن ما يكون مقصودا به ما يكون
 محلا للقول بالتحقق أن موضوع النزاع في هذا البحث ليس في الجز الواحد
 ليس النزاع هنا الذي يحتمل وقوعه في الوجود فعمل الموضوع هو السنة الواقعة
 ويجعل النزاع في صحة الجز الواحد فعمل الموضوع على الإصول لأنه لا يتم كونه
 الموضوع في هذا العلم هو أنه لا رتبة لقول لم يمت وقد استبعد الكلام في بيان
 الإصول والمقصود في أول الكتاب وكيفية ما استدلال بالعلم باليات النافذة
 عن العمل به في العلم وهو ما يعطى المذكور في دلالة البقاء والبراهين القاطنة على
 عدم وقوع الجز الواحد للكتاب ورواها لم يوافقها وأنه على خلاف ما ذهب إليه
 في السيد في الحكم منه أنه منزه العيان في كونه تركه معروفا لدى التعاليم **والثاني**
 أن البات جازما بعد العلم بالبراهين ما تارة القضية ويجوز أن يكون ذلك
 على جهة الجزئية في كل دليل الدال على صحة الجز كما على تلك البراهين لأن
 تلك الدلائل لا تجعل معاد الجز من جهة الواقع وأما من العمل المذكور في البقاء
 ما في علم تركها ثم وأما من الإخبار بها فما بين طاعتها ما يدل على جواز
 العمل بغير الواجب من التعارض وهذه الطائفة مع إجماع العلم بأحداهما
 القيل بها من جهة الجز الواحد لا يثبت المزمع من العمل بغيرها ما يدل على صحة
 العمل على الكتاب وهو من طائفتين أحدهما ما دل على طوع الجز الذي في العلم

الذاتية

والثانية ما دل على طوع الجز الذي لا يوافق الكتاب وهذه الجدل وان حصل فيها
 التوافق في الجملة لكن لا يثبت بها الإيجاب طوع بالجملة الكتاب لا يدل على
 السلب الكلية إنما على ما المراد من عدم الموافقة خصوص في المخالفة كما هو الظاهر
 من هذا القطع ما هو واضح وأما على من ذهب في أن لا يكون دليل له المعروف طوع
 ثبوت النزاع في خصوص المطابقة المقتضية على طوع غير الواقع بل النزاع الذي
 هو النزاع والحوال على العلم بقصد التعارض في جميع المطائفت فالله اعلم
 بالإصحاح وهو أنه المتيقن على حال في المراد المخالفة لا يجوز أن يكون على
 العجز والخصوص والإطلاق والتقدير لشعير مثل هذه في إجماع الصادرة
 عنهم والنزاع الحقيقي في تلك المراتب يقع هذا للقرينة بل أن الإخبار الدالة
 على عدم الجز الخالف للكتاب وكذا الخلاف جازما ما يبي من الخصم لا يحق
 فلا من حل المخالفة على المخالفة على المخالفة والفعل بعد صدور ما
 الكتاب من العلمين مدعى أن هذا الاستعداد ما يقع فيها إذا فصلت تلك
 الإخبار الملائمة للكتاب من الإجابة لا بالبراهين على ما دل على ذلك في كتاب
 في علم الإجماع والمجمل من غير ثابت والمقول غير مقيد مع أنه معارض
 وهو من ذهب المعظم إلى الخلاف **محرر** الجوزين لأنه لا رتبة
لأن الكتاب فقد استدلالنا ذلك منها أنه البقاء قال الله تعالى ونفاهي
 أنما لكم ما سبق فيها فليقلنا الآية تقرب الاستدلال من وجه **أحد**
 القيل معروض الشرط الدال على وجوب البقاء عند من غير الفاسق
 بالجزء **والثاني** القيل معروض الوصف حيث ملق بحالة الحكم على
 خبر الفاسق **والثالث** القيل بالنسبة العريضة بين الفاسق

العلم

هيبت يظهر من العرف أن وجه الإيمان بصدق الكلام كونه مظهره بعد وقوعه
 مظهره كونه الجزئية مظهره ولا سيما استعمال القول إليه كونه مظهره
 رتبة هذا وفي الكل نظر ما لا يخفى من فلا يخفى أن يكون ترك الوصف
 في الآية الجزئية التبادلية على الواسع ولكن الاستعداد بعد هذه الأحكام
 لأن العرف يعبر عن هذه القضية صفاية بين اليقين واليقين والحق والحق
 يقال أن النسبية وإن كانت حقيقة لكن لا يعبر عن القضية أن صحة
 اليقين في خبر الفاسق هذا الوصف نفسه أو من جهة كونه مظهره لعدم
 حصول العلم بالباطن من جهة العلم من الأمرين أحدهما وصف الضيق
 والثاني عدم حصول العلم بأن كان الأول بمنزلة جهة خبر العادل
 كان الثاني بمنزلة خبر العادل العبر المتيقن للعلم من خبر الفاسق
 تلك بعد الحقيقة ما في أول فلكل الخبر ليس إلا اليقين في خبر الفاسق
 ولا يمكن حقيقة لا بعد من الفاسق البقاء والشرط مسوق لبيان تحقق
 الموضوع على ذلك أما ترك الأمر في رواية أو إزاحة ذلك لا فائدة
 والحاصل أن القضية الشرطية التي دل على المعنى في خبرها أن تكون
 مشغلة على موضوع شرط خارج عنه لتقبل أدلة الشرط على كون الحكم
 المستفاد من تلك القضية وأما مدارك الشرط وأما أن لا يعقل
 الخبر استند على الشرط لعدم تحقق موضوعه بعد وقوعه على أي من
 القضية المطلقة ولا يقع في المقام هذا لعدم العمل لأن المطلوب عدم
 وجوب اليقين في خبر العادل لعدم وجوب اليقين في خبر الفاسق في صفة
 عدم حقيقة يقال أن كلمة أن في الخبرها وإن كانت موضوعية بالوضع اللغوي

أو العرف

أو العرف للدلالة على ثبوت حكم الموضوع عند الشرط وسدده عند وقوعه
 لكن لما لم يكن يمكن إرادة هذا الحق في المقام لعدم وجود شرط خارج
 عن الموضوع يجب حمل القضية على علمية الموضوع ليس الحكم المستفاد من القول
 حصلا لليقين وإنما ظهور تلك الإرادة ويجوز أن يحتمل أن يقع المقصود
 هنا في معنى الوصف واليقين أن قلنا ما في الآية أمر بالقول به ومنها
 خلاصه التحقيق لعدم دليل عليه ولكن نقول بهذا المكان أدلة الشرط
 لأننا نقول ليس على الكلام على هذا الحق فخطأ الظهور أدلة الشرطية
 لعدم ما فيها إلا على العلمية المقتضية للشرط على الحكم المتعلق بالموضوع
 في القضية اللاتية منه إزاحة عند وقوعه من ذلك الموضوع لا يقال أن ذلك
 في القضية ليس بها الفاسق حتى لم يتم انتقاله من شرط الشرط إلى الموضوع هو
 البقاء وهي الفاسقية شرط خارج منه فتدلالة على وجوب اليقين في البقاء
 على تقدير وجه الفاسقية وهو لم يمتد منه إلا ما نقول أن كان المراد كونه
 هو طبيعة البقاء القسري من البقاء الفاسق ما لا يلزم على تقدير تحقق
 الشرط وجوب اليقين في طبيعة البقاء وإن كانت حقيقة في ضمن خبر العادل
 وإن كان المراد كون الموضوع هو البقاء الموجود الجاهل فيجب أن يكون الخبر
 أدلة الشرط بما يميز التردد لأن البقاء الجاهل هو الحق لا لا يلزم على
 هذا يعني أن يحضر ما يدل على المعنى الاستقبال لهذا **وهو ما استدل**
 إجماعا ودل على كونه الآية على جهة خبر العادل كما في ذلك **ومنها**
 أن الجملة في القضية العلمية للاحظة تلك الجملة من اختصاصها بقدر العلم
 وإن كان المذكور في أصل القضية خاصا وقد خصص ما كان المذكور ما

وثمة يكون دعامان دونه وجهان صاعدين ووجه كل واحد من هاتين الدعامتين
 انما ينعدي منه الى كل واحد من هاتين الدعامتين انما ينعدي منها **مفصول**
 ان هذا لا بد ان كان ولا يتجوز فيه غير العدل بالمفهوم الا ان التعديل يدل على
 التعديل في كل واحد من هاتين الدعامتين انما يكون القضية بعد ملاحظة التعديل في كل واحد
 فقال ان هذا كما لا يخفى عليه من جهة ذلك وكنهه فيكون انه لا يعقل ان مقتضى التعديل
 حكم عام يظهر من احوال العوالم الدالة على وجودها العدل غير العدل فلو لم يكن
 الدالة مفهوم غير مقتضى العدل المسفاه من التعديل بل مقتضى سائر العوالم
 لا انما يدل بقدم الدعامتين على العدل انما يكون فيها الدوام لا من طريق مدلول الدعامتين
 اساسا وبمن طريق عدم العدل ولا اشكال في ان الثاني معني انما يتبع من ذلك
 والى ما نحن فيه من هذا الفصل لان ما من منبسط على احد من هذه العوالم الا
 طريق المفهوم وهو مدلول القضية كان ما من منبسط على احد من هذه العوالم الا
 العدل في نفسه من هذا المعاني من ظهور القضية الشرطية في المفهوم وظهور التعديل
 في الوجه ولا شك ان التعديل يظهر في العدل من ملاحظة القضية على المفهوم يكون
 التعديل يظهر في حيزه صراحة من انعدام اظهر القضية في المفهوم انما يكون
 دفع التعديل من مفهوم الدالة وما لا يخفى ان ذلك يدل على العدل انما ينعدي من جهة
 القضية الشرطية في العلة المفصلة فخصي ذلك العام في حكمه من احوال العوالم
 مع سائر العوالم الدالة على عدم وجودها العدل غير العدل **والجواب** عن التعديل ان
 على عدم وجودها الدالة انما يكون منبسطا على مدلول على عدم وجودها الدالة انما يكون
 في معنى حصول الدالة واعمالها فخصي بذلك من احوال العوالم انما يكون مدلول
 الدالة مفهومها على وجه غير العدل فلا يخفى ان ذلك لا يدل على العدل انما يكون

الى الذم فلا ساقا من القليل ومعهما اربعة اصلا **وهذا** ان اذالة اولية
 حجة خبر العادل لذلك على حجة خبر السيد في نقل الاجماع على مدح حجة خبر
 الواحد والاربع على حجة الخبر اصلا متفق. ولان حجة خبر الواحد
 بالمخبرين ووجهه عليه وطا ان كان على خبر واحد على حجة خبر العادل قال
 الكشي خافض رواه الصغرى فلا يكون حجة لكان خبر السيد على حجة
 الخبر الواحد حجة اصح لكون خبر واحد من العادل ولو كان ههنا فله علم
 حجة اخبار الاحاد مطلقا واما الجيب عنه بان التسوية على الخبرين ان
 حجة مستقلة لعدم خبره يدل ان مدحها لجهة الحجة بالانفراد
 شق لم نفسه واما التسوية الى السيد فله فقال لجهة حق تقول يمكن
 ان ينفك ويقال ان خبر السيد بالسوية اليه ليس بحجة والسوية
 الى السيد اولية موضوع والاول الحجة بنحو التعارض فيه وفي سائر
 الافراد في حكم العام **والايراد الثاني** ان اجماع السيد لكونه نقل الاجماع
 لا يستلزم له حجة الخبر كبره سابقا على فرض شمول اذالة الاربعه فان
 من جرح هذا الخبر من العام وجرح احدى الافراد كان ذلك في الاول معنى
 لان الثاني سلبه حول الكلام على الجرح المعنى ان في مقام اربعة خبر
 العادل انما الكلام الدال على حجة ما يفتى صدره من المنكح الحكم بالانجاء
 الاسناد دام ما في تعليقنا على الخبرين فبما ان من الجوانب ان يكون خبر العادل
 حجة من رتب صدور اذالة الى رتب صدور هذا الخبر السيد بعدد
 هذا الخبر حجة فقط ويكون شمول العام خبر السيد بعد الاستصحاب
 الرمان ولتلى هذا منتهى ثم قال ما يحصل ان حجة خبر العادل في رتب

٢٥
 صدر الآية من رضاء ان كان سلب الاعمال ما اعلم الخراج ان الخراج ان كان
 محبة للادانيه كان محبة للاخرين الا انه لكي لا يقع في سقمه الا ان سلب الاعمال هو الخراج
 باخذ الاولون بمقتضى من محبة البشر واما سلب حق الله بمقتضى من محبة
 هذا الحق في الامارة **وهنا** ما عرفت ان سلب الاعمال في حق الله
 غير السلب في حق غيره فخرج غير الامارة سوى في فاسد حتى يدعى بالامارة في
 جهة الغير المحبة في مقام ابرادة هذه في الادانيه **والا** في هذه
 تسليم الاعمال المذكورة من الضيقة ما لم يجر ابرادها بالاطالة الا ان رأت في الاعمال
 وبدل ابرادة غير السلب ان السلب في جهة الضيقة اما في محبة غير العادل
 وهو خلاف الحق واما ابراد محبة كل الاعمال في حق الله وهو باطل ايضا
 للزوم العاقبة واما ابراد محبة كل الاعمال الى زمان صدور الجزاء في السلب
 بعده وهو باطل ايضا بخلاف الخراج واما ابراد محبة خصوص غير السلب من
 سائر الاعمال وهو باطل ايضا لانه محبة واما ابراد محبة في الاعمال غير السلب
 وهو المطلوب **وهنا** ان الآية لا تغفل الاعمال مع الاطاعة وتحصل هذا الكلام
 من وجهين احدهما ان الآية لا تغفل الاعمال في حق الله والى الصلوة مثلا
 في حق الله لا يغفل الاعمال في حق الله في حق الله وكيف يقع ان يحصل في الحق
 الذي تحقق عند الوضوء قول الشارع صدق من عاد العادل وهو هو العادل
 قطعا من قبل قول قول الخالق في كل من عاد من عاد لعدا الذي اقره
 صلاحية الامر بتعبه بكل خير صادق وقد عرفت حقيقة الحق في حق الله
 العادل فانه يوجد في اعتقاده انه باطل ان قول الشارع صدق العادل
 الحق لا يلاحظ في نفسه الا في رضاء ان غير الله العادل الحق تعالى ان لا يلاحظ

الصديق فيكون ان يكون قضية صدق العادل ناطقة لك فيفسد هذا حال
 وصدق الحق في شكل الاصل راجع الى الثاني ان الجاد قضية صدق العادل
 الذي يتعدى اليه عدل الجاد رتب لا يزول او اجزاء عنه وعرفنا ان
الحال ان وجوب صدق العادل في اجزاء اليه من قبل الحكم المحل
 الثالث بعد ان لم يعد الحكم هنا صلي الجزم حيث انه صدق للظن الذي
 طرأ على الواقع وعلى هذا الوجه العادل شيء يكون ملازمة الشيء له
 شرا ما جاءه او عقله لا رغب العلم بالعقل وترتب على امر الجزم لا شيء
 المرتب عليه والعرف ذلك ان الطريق الى احد الملازمة يعني طريق الى الآخر
 وان لم يكن الجزم لمقتضى الملازمة فيقول كفي بحجة حزم العادل انها لا
 شري اي حال ان ما ذكرت اصحها ما كان بين الجزم وبين شق اخر ملازمة
 مادية او عقلية وليس بين الجزم وبين جزمي جزمي جزمي صدق
 ملازمة مادية او عقلية لا يقال في ضمير اللين الجزم يقول الشيخ ان الجزم
 فهو لا يجوز ان لا يكون قول الشارع صدق العادل فيفسد يكون هذا
 امسما بطلانه غير الشيخ ما ظاير في نفسه لا ما تقول ان الملازمة وان لم يكن
 ملازمة بل كفي يثبت الملازمة في العلم بصدق الشارع جعل الملازمة
 الخاصة بين الجاد العادل وصدق الجزم منزلة الملازمة العقلية وان يكون قضية
 صدق العادل ناطقة هذه الملازمة كما يكون ناطقة الى الملازمة العقلية
 بما عليه بل كفي في ثبوت هذا الحكم بغير الملازمة في نفس المرفوع يكون في الحكم
 شئ في العمل وان شئت قلت كان الطريق الى الحكم الشرف العلم على الطريق
 انه في نفسه ملازمة الجزم على الطريق الطريق الى الحكم الشرف العلم على الطريق

البيان لا بد له للتفكير وحيث ان يمكن الرجوع اليها على وجه يحصل العلم بها
او على الخاصية وهذا لا يمنع من الرجوع اليها على وجه يحصل العلم بها **الاول**
لا يخفى ان المراجع للشيء الفاعل والضرورية على وجه يحصل العلم بها
الشيء الواقعة فيها يرجع الى دليل الاستدلال الذي يستلزمه كل من الضرورية
الاصح وان كان المراجع للضرورة الفاعل كما ذكرنا في السطر فمع انه لا يمنع
الضرورية على وجه يحصل العلم بها بوجوب العلم بالضرورة لا سيما وان كان العلم
الكلي يحصل بالاستدلال بالضرورة لا سيما وان كان العلم بالضرورة لا سيما وان كان العلم
واما الرجوع الى استدلال على وجه يحصل العلم بها بوجوب العلم بالضرورة لا سيما وان كان العلم
الاخر ان في الحقيقة المحمودة لما ظهر من العلم بالوجوب والضرورة على وجه يحصل العلم بها
الضرورة والضرورة انما هي الصغرى فلا يمكن العلم بالوجوب والضرورة على وجه يحصل العلم بها
العقوبة على الحقيقة او بالضرورة الا ان العلم بالوجوب والضرورة على وجه يحصل العلم بها
على وجه يحصل العلم بها والمعادى في علمها وانما الكسوف فلا استقلال
العقل بل قيل ان مقتضى علمه من العقل وان قيل التخصيص والتفصيل
الجواب ان الضرورية لا يرى ضرورة بل لا يمكن من جهة عدم البيان وانما
غير الضرورية بل العلم بالضرورة فلا يوجب جهة العقوبة بل العلم بالضرورة
ليس من جهة العقوبة وليس من جهة العلم بالضرورة بل العلم بالضرورة
العلم بالضرورة غير التخصيص مقتضى العلم بالضرورة بل العلم بالضرورة
من كسوف نفوس تام الجوانب ومعلوم ان مثل هذا امر بطلان الجواب
التخصيص والتفصيل ليس موجبا لجهة العقوبة **والجواب** ان الضرورية من الضرورية
انما هو من جهة العلم بالضرورة والمال ليس من جهة العلم بالضرورة بل العلم بالضرورة

وحيث

بعد من العقل لا يستلزم على التخصيص بل العلم بالضرورة بل العلم بالضرورة
الضرورة والمطلوب ان العقل يقع منه على وجه يحصل العلم بها وهذا لا يمنع من الرجوع
نحو العقل الى الضرورية من الضرورية الى الكل في انه هل يكون العقل
مطلوبه ولو لم يكن العقل في الضرورية الواقع في الضرورية من جهة يحصل العلم بها
الحالة لا يمنع ان يكون المراجع الى الكسوف في العقل المحمودة في الضرورية
الراجع الى الكسوف في العقل المحمودة في الضرورية من جهة يحصل العلم بها
عامة للكسوف المدعى كما هو واضح **والجواب الثاني** ان اوله يوجد العلم
لزم رجوع الرجوع الى الرجوع وهو صحيح **والجواب** ان انما المراجع الى الرجوع
على وجه يحصل العلم بها والمعادى في علمها وانما الكسوف فلا استقلال
العقل بل قيل ان مقتضى علمه من العقل وان قيل التخصيص والتفصيل
الجواب ان الضرورية لا يرى ضرورة بل لا يمكن من جهة عدم البيان وانما
غير الضرورية بل العلم بالضرورة فلا يوجب جهة العقوبة بل العلم بالضرورة
ليس من جهة العقوبة وليس من جهة العلم بالضرورة بل العلم بالضرورة
العلم بالضرورة غير التخصيص مقتضى العلم بالضرورة بل العلم بالضرورة
من كسوف نفوس تام الجوانب ومعلوم ان مثل هذا امر بطلان الجواب
التخصيص والتفصيل ليس موجبا لجهة العقوبة **والجواب** ان الضرورية من الضرورية
انما هو من جهة العلم بالضرورة والمال ليس من جهة العلم بالضرورة بل العلم بالضرورة

الاصطلاح في هذا النوع قطع النظر عن العلم بالضرورة **والجواب** ان العلم بالضرورة
لزم رجوع الرجوع الى الرجوع وهو صحيح **والجواب** ان انما المراجع الى الرجوع
على وجه يحصل العلم بها والمعادى في علمها وانما الكسوف فلا استقلال
العقل بل قيل ان مقتضى علمه من العقل وان قيل التخصيص والتفصيل
الجواب ان الضرورية لا يرى ضرورة بل لا يمكن من جهة عدم البيان وانما
غير الضرورية بل العلم بالضرورة فلا يوجب جهة العقوبة بل العلم بالضرورة
ليس من جهة العقوبة وليس من جهة العلم بالضرورة بل العلم بالضرورة
العلم بالضرورة غير التخصيص مقتضى العلم بالضرورة بل العلم بالضرورة
من كسوف نفوس تام الجوانب ومعلوم ان مثل هذا امر بطلان الجواب
التخصيص والتفصيل ليس موجبا لجهة العقوبة **والجواب** ان الضرورية من الضرورية
انما هو من جهة العلم بالضرورة والمال ليس من جهة العلم بالضرورة بل العلم بالضرورة

المشكوكات والمجهولات على وجه يحصل العلم بها **والجواب** ان العلم بالضرورة
لزم رجوع الرجوع الى الرجوع وهو صحيح **والجواب** ان انما المراجع الى الرجوع
على وجه يحصل العلم بها والمعادى في علمها وانما الكسوف فلا استقلال
العقل بل قيل ان مقتضى علمه من العقل وان قيل التخصيص والتفصيل
الجواب ان الضرورية لا يرى ضرورة بل لا يمكن من جهة عدم البيان وانما
غير الضرورية بل العلم بالضرورة فلا يوجب جهة العقوبة بل العلم بالضرورة
ليس من جهة العقوبة وليس من جهة العلم بالضرورة بل العلم بالضرورة
العلم بالضرورة غير التخصيص مقتضى العلم بالضرورة بل العلم بالضرورة
من كسوف نفوس تام الجوانب ومعلوم ان مثل هذا امر بطلان الجواب
التخصيص والتفصيل ليس موجبا لجهة العقوبة **والجواب** ان الضرورية من الضرورية
انما هو من جهة العلم بالضرورة والمال ليس من جهة العلم بالضرورة بل العلم بالضرورة

الاصطلاح

٢٢

لا يفي بالمقدار المطلوب احوال الثاني ان العلم احوال محالة ومادة ما لا يكون
 واجب سقوطها من اعتبارها بل العلم كطيف اخر صادف لوقوعه في
 وجوب عدم الاعتناء بمعرفة اصولها بل العلم بعدم ثبوت المكلف
 في بعض موارد ما يقع عليه العلم كعدم ثبوت اصوله المذكورة فيما لا يسقط حرا
 العلم احوال محالة من اعتبارها بل العلم كطيف اخر صادف لوقوعه في
 العمل تلك اصوله ويظهر من الامارات المنقولة للحكمة لا يقال ان العلم
 الى التكليف الا انه في بعض الاوقات يقتضيه حيث لا بد له من الخاصة على
 اعتبارها لا يعمل الا لاصول الرجوع الى معنى الفقه اما يجب على من يصير العلم
 المقدرب الذي قطع بمسند من الفقه الاخر من معرفته بامور العلم
 او العلم وهذا ومنه **فاما الطريق الثالث** من الطرق الثلاثة التي
 اعرف اتيان محلات الوجوب وتلك محلات المعرفة بمسند ما لا يسقط حرا
 حواء الاحتلال النظام في ذلك اكثر ما يعمل به من خصوصيات ارباب الفقه
 والمبالغة في تلك المعرفة في تقريب ذلك لوقوع العلم في الحس بآراء
 الاحتياط فيما لا يصدق عليه اجماع قطعي او غير متواتر الى انزال الاحتياط
 في جميع امور وما لا بد له من احد مسند ما او عصاه هذا كله النسبة الى معنى
 العمل الاحتياط اما تعليم المصنف مادة الاحتياط والمقدرب في تعليم المقيد
 موارد الاحتياط التي تقتضي فعله بغير الاحتياط او بغير الاحتياط
 من الاحتمال الذي في الاحتياط الذي في الاحتياط كما ان الاحتياط هو
 فهو مستغنى عنه في المصنف والمقدرب في تعليم المقيد في تعليم المقيد
 وتعليمه في حرج على نظام معانيهم ومعارفهم انى **اول** لا يخفى ان العلم

لا احوال

الاحوال اما يكون من موارد الامارات المنقولة للحكمة او من موارد ما لا يكون
 عليه امانة اصلاح فنقول لا يخفى ان الاحتياط في تمام موارد ما لا يكون
 وجوب احتلال النظام بل لا يكون حرجا على احواله بالنسبة الى اكثر من المكلفين
 الذين ليس على استلزامه الا القليل من التكليف وانما الحرج في بعض
 الموارد وبعض الأشخاص ويجب منع الاحتياط منه لان مائة المكلفين
 يقتضي المناقضة الاحتياط في الذين لا في موارد خاصة مثل ان يجب
 احتلال النظام اذ كان لا يعمل به او لم يكن الاحتياط مكملا كما انما هو
 الاسر في الحدود من او دفع النعارة من بين احتياطه او وجوب احتياطه
 الخاصة القطعية لواجب قطعي اخر يجب العمل به في الطريق لكلف
 اخرى منه **والحاصل** ان معنى الحرج لا يما الوجوب احتلال النظام
 الى احوال المكلفين للوجوب لسقط احتلال القطع من الكل في مائة الاشكال
 وما يدل على ما ذكرنا ان ما لا يسقط حرا من المبدأ الشارح في تمام
 ارجاع مقتضيه الى الاحتياط وظل الفقه منه اظهار انما يقتضي الاحتياط
 وكان مرجع تمام امره النتيجة منه بمادة ومع ذلك ما احتل نظام العالم
 الرجوع الى احتياطه وما كان يحمل هذه الاحتياطات شيئا على السلك
 بحيث لا يعمل بمادة كقصة كقصة الدعوى على تقدير منع لو سلمنا نحن
 الصبر والحرج في العمل الاحتياط الكلي ما كان بحيث يتقبل النظام والعمل
 حاكم بطله ولا اشكال فيه وما لا يمكن بدونه المبدأ الشارح في جميع
 المسئلة الدالة على الحرج في الذين على ما ذكرنا ان يقال انما
 عدم جعل الشارع حكما بوجوب الحرج منه ولا اشكال في ان التكليف

٢٣

٢٣

من قبل الشارع ليست مقبولة يجب اعتبارها الحرج والمنفعة وانما
 الحرج من قبل جعل المكلف في نصها وعدم وقوع هذا العمل في العقل
 الاحتياط وليس لاجاب الاحتياط شيئا من من يعمل الحرج ما جعله الشارع
 ليس بحرج وما يكون حرجا ليس بجعل الشارع هذا لكن الاشكال في
 ليس في علمه بعد ملاحظة الاضاف ومنه العرف ما ناهيهم العرف من
 الحرج بدقيق الحرج على المكلف من احوال الشارع سواء كان يحصله انما
 ام يجعل الاحتياط الواجبة واستنبط على المكلف فوقع في الكلفة على العقل
 واصفا الشارع بغير كون العقل بعد تنولها للامر الذي لم يملك
 على نفسه المنفعة كما لو جرحه ليعمل بتناق او جهل من احداهما ان الضميمة
 واردة في مقام الله ولا منه في هذه الموارد والثاني ان العمل بعد هذا
 لا انما يستند الحسوس المثلث الى الشارع وقد يورث على الاحتياط
 انما عالت الاحتياط وهذا الامام سبق على اعتبار قصد الوجه وقد نص
 الكلام في الجواب عن ذلك في بحث معدومة الواجب فاصح وهو
 انما لو سلمنا ذلك بعد خصوصية بضرورة عدمه المكلف على حصول العلم
 التفصيلي واما في حرجها فلا خصوصية فيها انما يتدرج على الطريق
 الشريعية كما هو المعروف والمقام ان العلم الذي لم يورث شيئا على
 محبة لا يحسن قصد الوجه وانما اتفق الذي يقصد الوجه بالوجه على
 جهز يمكن النسبة الى الاحتياط الدائم مقتضى حكم العقل في المعام هذا
فاما الثاني من الطرق وهو وجوب الاحتياط في استلزام التكليف
 بغير الاحتياط في العلم احوال محالة ومادة ما لا يكون

القطعية

القطعية وبعد عدم التعقيد وعدم الوجوب بسقط المراقبة القطعية وكفى
 حرجه الخاصة القطعية بما له فان يقع الخاصة القطعية لا يكون وقع في حال
 الاحوال كما قد يقع الثاني الاجام القطعي فان احوال معظم الاحكام تكون
 النسبة اليها الهام ولا تعام ما يقع بانه منبوع عنه شرا وهو الذي يجزيه
 في ايمان العلم بالحرج من الذين فان من اقتصر على امر من الاحكام فلو كان
 وترك المحكمات مع كثر ما كان له لا بعد من الملتزم في ذلك لا سلبا ولا ايجابا
 ان يظن هذه الطريقة او من ان يخفى على الحرج فضلا عن الحرج **فاما**
المقدمة الرابعة وهي ترجيح العلم في مقام احتلال استلزام على غيره وهذا
 من العلم فان تسكتنا في المقدمة الثالثة العلم احوال محالة ومادة ما لا يكون
 بوجوب المراقبة القطعية بحسب اقتضائه الاولى فانه لا يجب المراقبة قطعية
 من غير الواجبات بالمرء كقصة حرجه الخاصة القطعية من انما هذا العمل
 مكملا او لا يقطع من التفتير فالامر ما به مقتضى الاحتياط وهو مقتضى
 بالعلم واما العلم بغير ما ذكرنا احوال محالة ومادة ما لا يكون
 المحمولة في المقام الاجام بدليل الحكم بغير العلم فلو كان الاجام انما
 مقتضى الحرج حرجه الخاصة القطعية فلو كان الحكم مكتفى به في حرجه
 العلم لا يمان المذكورات والموت وما كان على وجوب الاحتياط في
 العلم حرج لا يقتضي ان يقال ان الاجام مقتضى الحرج من احداهما
 الخاصة القطعية والثاني من جوار انما يقال انما هو مقتضى حرج
 الاجام من ان الشارع اما جعله مقتضاها الواجبات او كون العلم
 عند مقتضى ذلك ان الطريق الاخر هو كذا والعامل السلوك الى الواقع

قَالَ الْعَلِيُّ فِي الْأَصْلِ فِيهِ الْمَرَّةُ فَلَمَّا قَرَأَ فِي الْغُرَى عَلَى الْغُرَى أَيْ فِي الْغُرَى وَفِي
الْعِلَّةِ هَذَا أَيْ أَنَّ الْمَحَاضِرَ بَالِيَا لِلْكَثْفِ وَأَمَّا الْفَالِانُ فَقَدْ كُتِبَ فِيهَا
لِلْأَعْرَابِ عَلَى الْعِلَّةِ فِيهِ مَوْجُودَةٌ كَمَا هِيَ مِنْ التَّحْقِيقِ فِيهِ الْغُرَى
وَيَعْنِي أَحَدًا مِنْ الْمَرْجِعِ وَبَطْنُ حَمْدٍ أَيْ كَرَامَتُهُ أَيْ الْمَالُ ثُمَّ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْعِلَّةِ
بِالْمَحَاضِرِ أَيْ بِإِيْقَانِ الطَّرِيقِ فِيهِ الْعِلَّةُ وَالْمَرْجِعُ فِيهِ الْمَعْنَى الْعِلَّةُ وَالْمَعْنَى
الطَّرِيقُ كَمَا يَتَّبَعُ فِي ذَلِكَ وَفِيهِ أَنَّ الطَّرِيقَ الْمَعْنَى الْعِلَّةُ وَعَدَّ الْعِلْمَ بِهَا عَلَى
مَنْعِلِ الْعِلْمِ فِي الْحَقْلِ الْكَثْفِ لِلْعِلَّةِ بِالْحَالِ أَوْ لَا يَبْدَأُ الْأَمْرَ الْإِنْبَاءَ وَفِيهَا
جِبْ بِلَا مِنْ إِبْنِ الْأَوَّلِ وَتَوْبِيحُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَوْجَدْ سَقَلُ مِنْ بَعْدِ كَوْنِهِ
أَطْرَافَ الْعِلْمِ الْإِسْحَاقِي عَلَى الْعِلْمِ الْإِسْحَاقِي الْعِلْمُ الْمُتَقَصِّلُ وَفِي ذَلِكَ الدُّرَّةُ
وَالْأَمْرُ بِهِ عَلَى شَكْلِ الْعَقْلِ الْإِنْبَاءَ بِالْمَعْنَى الْمُتَقَصِّلِ وَفِي الْأَطْرَافِ مَوْجُودَةٌ لِلْعِلَّةِ
الْبَرَاءَةِ وَفِيهِ عَلَى الْخَطِّ الْإِسْحَاقِي أَنَّ مَا فُطِنَ بِهِ مِنْ كَوْنِهِ وَاجِبًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ
الْوَلِيْبِ ذَلِكَ الطَّرِيقَ الْأَخْرَاقِي الَّذِي حَمَلَ عَلَى الْبَرَاءَةِ كَمَا فِي مَعْنَى نَفْسِ الْإِسْحَاقِي
بِأَوَّلِهِ وَأَمَّا مَا هُوَ وَاجِبٌ صَارَ بِهِ الْبَرَاءَةُ بِشَكْلِ الْعَقْلِ وَمَا فُطِنَ بِهِ مِنْ كَوْنِهِ
وَاجِبًا وَأَصْلًا فَلَا يَصْرُحُ خَالِفَةً فِيهِ أَنَّ نَفْسَ الْإِسْحَاقِي الْخَرِيفَ الْعَقْلِيَّةَ تَحْتَضِرُهَا
الْعِلْمُ مِنْ جِلِّ الْخَرِيفِ وَكَذَا الْحَالُ فِي الْأَمْرِ الْوَاجِبِ الْعِلْمُ بِمَا فِي أَيْدِ
مِنْ طَرَفِ الْأَمْرِ لَمْ يَوْجَدْ بَيْنَ الطَّرِيقِ مِنْهَا فَانْزِلَ الْوَاجِبُ بِشَكْلِ الْعَقْلِ
فِي الطَّرِيقِ وَفِي الْأَطْرَافِ الَّتِي كَانَتْ طَرَفًا لِلْعِلْمِ الْأَوَّلِ وَالْبَرَاءَةُ وَالْبَرَاءَةُ
فِي ذَلِكَ وَاجِبٌ هَذَا يَتَّبَعُ الْعِلْمَ الْمُتَقَصِّلَ بِشَكْلِ الْعِلْمِ الْإِسْحَاقِي وَفِيهَا الْأَمْرُ
فَالْمَطَرِ يَعْنِي عَلَى أَحَدِ الْأَطْرَافِ مُتَقَصِّلًا أَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ طَرَفٌ فَتَحْضُرُ
بِشَكْلِ الْبَرَاءَةِ فِي الْمَعْنَى عَلَيْهِ طَرِيقٌ يَحْمِلُ عَلَيْهِ الطَّرِيقُ عَلَى سَبِيلِ الْأَطْرَافِ وَفِيهَا

عصياناً أو الحكم البرائة في الطرفين الخاطئ من الطريق موقوف على العقل
بحسب الطريق مثلا فلو فرضنا قيام طرف من بعض على وجوب النظر بعد العلم
الاحتمالي بوجوب النظر بالجمعة فعلى حكم البرائة من الجمعة وعدم دفع العقاب
عليها فإن لم يثبت النظر عصياناً أو الحكم البرائة من التكليف الجمعة فموجب
على ابتناء النظر الدعاء واجباً بمقتضى الطريق ولنظر الثمرة في الواجب
بالنظر واقع كونه الواجب هو الجمعة فلهيات بها الحق فعلى ذلك لا يخفى
العقاب أصلاً أما على ذلك الجمعة فلوكون موجباً لعدم البرائة فلا على
النظر لعدم كونه واجباً في الواقع وقد يخفى في حله انما القية بوجوب
المعقولة لا على بقوه مصدرها المخالفة الواقع والعقوبة موقوفة
في العقاب وعلى التأنيل يقتضي العقوبة على ترك الواجب الواجب في الشرع
ان جريان البرائة في مورد يتوقف على بيان معنى الطريق ولم يأت به
القول هو الثاني لان قيام الطريق واجب انحلال العلم الاحتمال
خصصة بما ذكرنا الاحوال التي في التقى بعد فلا يرتفع اثره عند العقل
تأية الامارة لما حمل الشارع معنى الطريق منزلة الواقع بحسب حكم الضمان
في مقام الاستئصال معناه الواقع فلو ادعى الواجب النظر بعد العلم الاحتمال
بوجوب النظر الجمعة فإبتناء منزلة اتيان الواجب الواقعي فلو كان خاصاً
فأضافه ولا يكون ذلك في مرحلة الاستئصال فكيف ومما لم يستأصل
الواجب اتيان معنى الطريق وأما لو لم يأت معنى الطريق كما هو الواقع
فدقيق العقاب لا يأتى بالواقع المبرر عليه بسبب العلم الاحتمالي أو اصلاً
لا بد من هذا التفتيح لا في العلم الاحتمالي أو يقع بخلاف الطريق

٢٧
على بعض أطرافه بل يكون الإنسان مؤثرا بدلائل الواقع في رحلة الاستئصال
مقتضى المكلف بمقتضى بيان الأصل وبيان المدلل الأماض ذلك هو
أن لا يتم مادركه ما كان العمل بالطريق مساويا للعمل بالواقع في مقام
الاستئصال وهكذا ما يمكن من العمل بخبر من تفصيل العلم بالواقع والعملي
بالطريق وبعد عدم التمكن من العلم بقوم الظن في مقام مقام العلم
الحجة الثانية ما جاء به بعض المحققين من وجوب العمل بالواقع مقتضى
مقتضيات الأولى العلم بكونه مكلفا بالأحكام الشرعية العامة والامتناع
عما لا يكلف به خاصة بالعمل بغيره **الثالثة** ما عمل ما يجب العمل
في مقام الامتناع يجب الظن بعدم الاستدلال **الرابعة** أنه في حال الافتقار
يجب العلم بما لا ينافي في حكم الشارع من العلم ببيان الواقع **الخامسة**
بعد ذلك تفصيل الظن الشرعية في حكم الشارع وقال الاستدلال الظن
بالواقع لا يلزم الظن اليقيني نظر الشارع في الظن بالطريق مقتضى
الحجة في زمان الاستدلال الظن بالطريق فلا بد ليقين يمكن من الوضع الذي
على الثالثة على ما أمارة في مقتضيات هذا الظن هو المبادىء في وقت
الاجتهاد العلم بتفصيل اليقيني من الدلائل على هو تفصيل اليقيني مقتضى
الواقعية الأولية أن يقين دليل على لا كفاية بغيره إذا كان الواجب أن هو
اليقيني بتفصيل الحكم وإذا الامتثال على وجه المادة الشارع سابق الظاهر
وهو بعد فخطا مقتضى الدقة بل بخلاف الطريق المعتبرة لمصرتها ما جعلها
وسيلة للوصول إليها سواء علم بمطابقة الواقع أو لم ذلك إذ لا يحصل
منها وجهان الذين يقتضيه التحقيق هو الثاني فانه العذر الذي يحكم العمل

موجبه وذلك الامة المنقذه على اعتبارها وحصول العلم بها الى الوجه المذكور
لحكم العقل قطعاً بوجود حصول العلم بالى الواجب وما سوى من الامة الشريفة
يوجب حصول شئ آخر مما ذلك الى الامة الشريفة مائة الى حلاله ذلك انهم
الشريفة من اول الامر يجب حصول كل من الحكم الواقعية على سبيل القطع
والثبوت ولم يقع التكليف حتى انقضاء سبيل العلم بالواجب وفي ملحقه
طريق السعد من بين التى والامة كفاية في ذلك انهم يوجب الحق على جميع
من في بلد من البلدان العلم بنفس قطع الحكم لا حصول التمام
لحاجتهم بالسعة الى احاد الحكم او بما الشريفة الواقعية على تعدد الكتب وما
العلم في العلم اولى على العلم لا العقل لا يوجد من تلك القواعد بانها كفاية
حاصل ما مائة ان الواجب يحكم العقل حصول العلم بالبرهان حكم الشارع
في حال انقضاء ولكان الواجب في حال الاستدلال يحصل ما كان يجب حصول العلم
به حال انقضاء على حصول البرهان في حكم الشارع وما الدليل على ان العلم
بالحق الطريق وجوب العلم بالمرأة في حكم الشارع ودون العلم بالحق الطريق
هو ما استدلنا به في كل مكان ان العلم بالحق الواجب قد يجتمع مع القطع بعدم
البرهان عند الشارع بالحق العيان في نفس العلم بالحق الطريق فانه علم العلم
بالمبدأ **الحال الاول** بالنقض اما العلم العيان في حقيقة طريق مائة
لنفس بمصر قطعاً ما كان عدم اعتدال من الطريق موجباً لاعتدال
فالا لا بد من احد من الطريق **العلم والامر** ان ما استدلنا به في حصول
العلم بالمرأة في حكم المكلف لا بد ان نفس من وظيفة الامر بحكم المرأة
واما حكمها العقل من ان نفس الواجب على جميع الخلق ان في مورد الطريق

المعقول لما في اول فاضح لانه ليست بمادة الدفعة مستندة الى حكم الشارع بل
 عند العمل القطع على القاطع بقطع برائة دفعة من الواقع من دون طاعة
 حكم الشارع واما في الثاني فلان العقل يحكم بان لا يمان مؤيد الطريق
 الذي هو واقع تأويل في لسان الاول من جهة الواقع الا في بعض الدفعة من
 الواقع الا في بعض عدم صحة العقاب عليه لو كان غير مؤيد الطريق وكيف
 كان فالحكم بالبرائة عما كلفنا الشارع من العقل هو بغيره فحصل العلم بما
 فاضح الامر واشتق فان البرائة البقية منها انقطاع يحصل باحد من
 اما لبيان نفس الواقع واما لبيان ما هو مؤيد الطريق للغير في الامر عند
 الاشارة الى الطريق بالبرائة في نفس الامر هو اية لا يتحقق بايمان ما هو مؤيد
 الطريق المظنونة فالقول بان العمل بالواقع لا يوجب الظن بالبرائة خلاف
 العمل بالظن بالطريق يحكم هذا بما انما عليه بضم الطر في الاول واما في قطع
 المظنرين ذلك كما هو من كلام المنقول فلما ان منح حوز العمل بالظن الطريق
 اصلا كما عرفت ما ذكرنا سابقا فراجع **المراد** هل المقتضيات المذكورة
 على تقدير تامة هي التي تستلزم الظن على حكمة العقل او وجبة لكشف
 العقل من اعتبار الظن شرعا التي هو الاول فان العلم الاحكامي بوجودها
 ووجوبها بوجوب افعال الحكم العقل فان كان في ذلك لم يكن
 مانع تقبي عليه لاقتبال القطعي وان لم يكن او استطاعة الشارع لاقتبال
 القطعي يجب التمسك بالظن لانه اخر الى الواقع المغير عليه عقبي العلم
 من الشك والوهي ولا يجوز العقل بعد وجود مراتب متعادلة للاقتبال
 الى المرتبة الثانية لا بعد عدم العقل من ما هو فيها او سقوطه لان الشك

موجب

دعوى جرد هذا الحكم القطعي من العقل لا يجب على الشارع جعل الطريق
 فان قلت الامر كما تقول فما انما كان منع اليقين المرتبة العليا من طاعة
 عدم التمكن عقلا داما انما كان منعها سطران الشارع فيكشف عن عدم
 الاحتكام على تقدير تحققها في بعض الموضع في الواقع احتكام الحكمين
 في حوزة واحد ووجودها في البعض الآخر غير معلوم فاذن يقع اثر العلم
 الاحكامي في المرتبة فلما قلنا باعتبار الظن في باب الشك ان يقول لم يكن لنا
 الاحتكام على عدم حوزان ترك الدخول للاحكام الواضحة بوجه من اوجه
 واجماع ارض على عدم حوزان لاقتضائه على مجرد ايمان المكتوبات او هو ما
 ثبتت ذلك الاحتكامي جعل طريق من الشارع اولا ذلك لما عرفت
 العقاب على ترك النعمان للاحكام فان كان مغيرا فهو العلم الاحكامي
 قد ارتفع اثره فلما كان الطريق الفاعل للسلوك في نظر المكلف في الحال
 الذي هو عليه فبعض الظن يكف عن اعتبار قلت منع اثر العلم الاحكامي
 مطلق بواسطة الادب في بعض الاطراف يمنع اما على عدم المناهضة في فعلية
 الاحكام الواضحة والرجوع الوارد من الشك في مرتبة الشك فانه ان
 العلم بوجود الحكم العقلية في حاله مع هذا الرجوع فيجب على المكلف
 امتثال تلك الاحكام المعلومة اما قطعها انما لم يكن مانع ولا يؤول الى
 الظن بحكم العقل واما اعتبارها على مناهضة لان في بعض الاطراف في فعلية
 الواقع فلعدم الملازمة بين الرجوع ومنع العقلية على الاطلاق بل بانه ما
 لم ينشأ من منع العقلية فمقدار تقضي الموافقة القطعية هذا انما لمنا
 بوجوب امتثال الاحكام الواضحة من جهة ثبوت العلم الاحكامي كما هو الحق واما

بما على عدم تحيز العلم الاحكامي والشك لعدم حوزان ترك النعمان للاحكام
 الواضحة المحبوبة للاحكام فيكون يقال ان لا مانع من هذا التمسك العقل
 المظن من قبل الشارع بوضع المقام ان صاحب هذا المتيقن بحكم البرائة في
 تمام اطراف العلم الاحكامي كما انما في الدعوى عند بعض الفرض في الامر
 تحقق الاجماع في القاطع على عدم البرائة في تمام الاطراف فان افترض على دعوى
 هذا الاجماع لا يجب عليه عقلا الا لبيان بعض الاطراف وان كان من حوزان
 المكتوبات او الوهومات وهذا لا يمكن لم يقبل احد فيحقق اجماعا على
 حوزان لاقتضائه بايمان المكتوبات الوهومات فينتج اجماعا اعتبار طريق
 من الشارع فلاما لم يكن باقبل للسلوك في حال المكلف لا الظن كيف
 من اعتبار من بين الطريق هذا ولكن يمكن ان يقال ان الشك في اجماع
 اهتمام الشارع بالواقعية وهذا يكفي في حكم العقل بالاطاعة عند الشك
 ولا يلزم جعل الطريق في الواقع بان الشارع لا اهتمام به في حكمه لمجرد
 مراعاة وان كان من حوزان المكتوبات البعدية ومن هذا الباب حكمهم لمجرد
 الاحتياط في باب الامانة والاعمال ومن هذا ظهر عدم الاحتياط في
 دعوى الاجماع الثاني فان بعد انقطاع الاجماع على يد حوزان الرجوع الى الواقع
 في الشك ليس المحبوبة يستلزم اهتمام الشارع بالواقعية وتعد هذا الاحتكام
 بحكم العقل بغير مراعاة تقدير امكانه في الحاصل ان القطع بحكم الطريق
 من قبل الشارع بواسطة مقتضيات الاستدلال لا يصح بعد حوزان الطريق
 العقلية للاقتبال الذي يحكم العقل بوجوب الاحتكام في مقام الطاعة وليس
 هذا من احكام العقلية التي يستلزمها الحكم الشرعي من باب الملازمة

لان

لان الحكم في باب الطاعة والعصيان ليس من وظيفة المولى ولوصديقه
 من قبل حكم في هذا الباب يحل على الشارع هذا **المراد** هل المقتضى
 يقع اعتبارا على المولى على الاطلاق او على التقيد بمقتضى خاص او فصح
 اعتبارا على المولى على الاطلاق والتقدير قد يعتبران النسبة الى المولى
 وقد يعتبران النسبة الى مراتب الظن وقد يعتبران النسبة الى المارود
 تحقيق المقام ان يقال ان لا بد من الاحتكام بالاهل الذين يجب في الحق
 مرديا بين الواجبات الظن او بينها وبين الطرق الاخر بان ذلك لا لو
 فيما على حكمة العقل فلا يخجلوا ان تقول حزمة المتأخرة في المقام العلم
 بالاحكام لا يعتبر العسر والرجح واما ان تقول ان الرجح اوجب فخط
 الموافقة القطعية مقام الموافقة الظنية في المقام العلم بالاحكام اهتمام
 الموافقة العلمية فعلى الاول لا يجوز ترك الاحتياط في مقدار يكون حرجا
 على المكلف فان ارتفع الحرج ترك الاحتياط في حوزان اطمئنان العقول
 عدم التكليف يجب الاقتضائه عليه ولا يتعدى ترك الاحتياط الى ما في
 للظنون الثانية للتكليف وهكذا على الثاني فيجب الرجوع الى الظنون العلمية
 المثبتة للتكليف لو كانت واقعية بالمقدار المعلوم للاعمال ولا يفيها من
 باقي الظنون ويجوز في الزايد الاصل ولا فرق في ذلك بين القولين بين
 احكام الظن كما في حال الاقتضائه لان من بين اسباب حصول العلم في امر
 ايمان عقلا وكذا لان من بين البرائة ان المبدأ من العقل هذا العلم
 يتم بكون ان يقال بما على اول الظن اطمئنان بعدم التكليف لا يوجد في
 البرائة التي عرف اهتمام الشارع بها كما لو ادعى الفرج والاعمال واما ان

ذلك بل يجب ان يكون له ما لا يكون له هذه الحارة على السواء وان كان
 خاصه من صفة العقل الاطبيعي هذا ما لا يمكن ان يكون العقل اما باطلا على الكفة
 فالذي يقبله الله صاحب هذا القول ان العقل كسيف من جهة طريق واصل الدنيا
 دون الطريق الواقع الذي يبقى مخمولا من ان كان وجه اعتبار الطريق في هذا
 الحال رفع فيه المكلف من الواضحات المتكولة فيها فلا معنى لجعل طريق في
 يكون المكلف متجلبا فيه ومقتضى هذا القول ان يوضع بالقدرة المتفق له
 في حال الاستعداد ان كان في الشيء وكان واقعا في العفة ولا يكون فان كان
 لبعض المظنون ترجيح في نظر ادبكي لا كلفه في العفة بقدر علمه ولا
 عطلان الظن هذا ثم انه على مقتضى القول بحجة الطرف الواقعة ما لا يرد
 احد المجمع لو لم يكن عندنا ان ما لا يتم ترتيبه مقدما لا سنداق الطرف
 الى ان يبقى الى مقدار من الظن لا يكون ما اذا لم يكن الكفاية في العفة
 اذ لم يكن في الاعتبار في هذه الدليل على ذلك ان الطرف احكاما في
 شريعة كما ان استعدادا بالعلم الشريعة الى الاحكام الواقعة مع سائر القضا
 يقتضي جعل الشارع طريقا اليها في حال الاستعداد بالعلم الشريعة
 الثانية من عتبات اصلا وما ذكرنا من ذلك انه لا وجه لوضع على
 تقدير استناد الطريق الواقعة المتكولة في عدم لزم الاستعداد في الانها
 المحكومة العقل فان القائل بهذا الذي ليس بالاحكام العقلية ولا العقل
 بالطرف الشريعة المتكولة في حال الاستعداد هذا **المراد الخامس** ما على حجة
 الظن من بالاحكام قد استشكل في الظن القضا في حجة الاستعداد
 انه ان قلنا بحجة في حال الاستعداد كما في الظن فهو مخالف للجهل المتأخرة

بالعلم

بالعلم الشريعة على الخلاف وان قلنا بعدم حجة فلا يمكن ان يقال بعدم
 تلك الحجة فيه واما ان يقال بوجود الملازمة والاول باطلا ان ذلك الحجة
 عقلا في حال الاستعداد ليس الا الظن والثاني موجب للتخصيص فيكم العقل
 وهو حال ما ان قيل ان الملازمة بعدم حجة والعلة الاولى دون ان الملازمة
 عند العقل هو الظن الذي يمنع من الشارع ما اذا منع الشارع من ظن
 يخرج من موضع حكم العقل في وجه الظن يخص في مقتضى ذلك هذا
 على حجة منع الشارع من العمل بالظن في حال الاستعداد ولا يمكن ذلك الا
 منع لما قطع العقل بحجة سائر المظنون اية احتمال منع الشارع من العمل
 بها لا مانع لاحتمال المذكور لاحكام العقل يقتضي منع من الشارع في
 ان هذا الاحتمال لا ينبغي في القول بحجة الظن بل ان في القول بالتخصيص
 في الاحكام ايقن مع ضرورة لا شك على ان لا هو المثل القضا في التخصيص
 على الثاني هو الظن القضا الثاني كما يظهر منه ما في **المراد**
 من الاحتمال ان الملازمة بان العتبات حكم العقل في حال الاستعداد هو الظن الذي
 لم يعلم منه من قبل الشارع فاما علم المنع يخرج من موضع حكم العقل
 وهذه الدعوى متعلقة على ما في ذلك **احدها** ان العتبات عند العقل
 ليس على الظن **والثاني** ان التخصيصية العتبات في الموضع هو العلم
 منع الشارع لعدم منع الشارع **واحد** **الثاني** حجة منع الشارع من
 العمل بظن في حال الاستعداد اما الدليل على الاول ان وجه العلم العقل العمل
 بالظن اما هو غير الحقايق بواحدة من جهة علمها من العلم الاحكامي
 مع هذا الوجه لا من المكلف من العتبات لولا ان العمل باطل كما

واقعا بعدم منع الشارع من العمل على قطع بعدم العقاب على معنى ذلك
 وان كان كذلك فاعتبارا ما الدليل على الثانية في حال احتمال منع الشارع من العمل
 بالظن في حال الاستعداد ما مع الاحتمال برأيه من المكلف من جهة العلم
 واقعا بعدم منع الشارع من العلم الاحكامي ايقن بهذا الاحتمال في حال
 كاحتمال حجة في حال الاستعداد فكان هذا لا يجوز الاكتفاء بالاحتمال
 المذكور في مثال الاستعداد العلمي في ان يكون هذا الاعتماد على مثال الاحتمال
 الظن وهذا ما وجدنا اما الدليل على الثالثة فهو وجه على الجواب
 في امين احدها احتمال التحكيم المتضادين في موضع واحد والثاني في
 المصلحة **والجواب الاول** ان اختلافه من جهة المظاهر والواقعي
 وجهها بدون تناقض وتضاد اصلا من الثاني ان نقيض للمصلحة في
 لو لم يكن تلك المصلحة واحدة مع مصلحتها اخرى لاني الجدل واما في مصلحته
 وقد ذكرنا نظرها ذكرها في رد اشكال جعل الطرف في حال الاستعداد
 مقتضى ضارح فان المتأخرين من ردوا ذلك اشكال **والمراد الثاني**
 لو انهم فرضوا ان العقل على حجة العمل بعضها على حجة لا حق على الشارع
 المتفق او حكم الغير اذ يقطع كلاهما من اعتبار **اقول** فلو ثبت ما ذكرنا
 سابقا في حق حجة دليل الاستعداد مقتضى القاعدة امرين اما التخصيص
 في الاحكام وهو كونه في الحارة التي يخصص بظن لعدم ثبوت التخصيص في
 الثاني ان ارتفاع المخرج ذلك ولا يقتضي الى مطلق الظن الثاني واما
 المتكثرة في الحارة في حال الاستعداد في حجة العلم في حجة العلم
 العلم ان حجة انها ظنون واما وجوب العمل على ظن المظنون الاطبيعي

المتكثرة

المتكثرة للتكليف بمقدار العلم بالاحتمال واما المظنون الثانية حالها عند
 هذا القائل في الثالث في الاحتمال مقتضى الاصل لعدم اعتبارها في
 من جهة الظن بعدم التكليف لان حجة ما هي الاصل وعلى ذلك
 الاشكال في المقام في حجة العلم الى ان منع ما على الاول المظن المتكثرة
 كان مقتضى التكليف في حجة العلم ان حجة ما في حجة العلم على ان لا من حجة
 الاحتمال فليكن في حجة العلم التي بعد حجة الظن مقتضى ان لا يرفع بعدم
 حجة اية حجة في حجة العلم لان من اطراف العلم والحاصل ان الذي في
 القول لا يوجب الظن المذكور حجة في حجة الظن المانع وان كان باطنا
 من المظنون الاطبيعية او يتبين على البعد من جهة الظن المانع
 بعدم ارتفاع المخرج من الاحكام في خصوص المظنون لا طينتها على
 كان المخرج في حجة حجة ان الشارع لم يجعل حجة فلا اشكال في ان الظن
 لعدم الحجة بهذا المعنى بغير ذلك الاحتمال بمقدار رفع المخرج يقتضي
 المظنون الثانية للتكليف ما هي ان تارك الاحتمال في المعيار المذكور
 في حجة المظنون الثانية وان كان معها ما على عدم اعتبارها لا يخرج من
 ظان برأيه منه عاكما عليه والعقل لا يمكن عليه ان يذكر ما ذكرنا
 المخرج للحرمة العمل بالظن للفرق في حيث كان المظنون ان العمل بحكم
 في هذا الحال فلا اشكال في تقدم الظن المانع فان ترك الاحتمال على
 ان من المخرج فاللزام طرح هذا الظن المتكثرة في التكليف لا رتبة
 وجعل المورد كالوارد الى على حجة الاحكام مقتضى القول الاول ان
 التخصيص في الاحتمال واما على الثاني والمظنون الثانية للتكليف بارها

لا يتفاوت حالها عما يكون نظرياً من جهة العلم ^{الظنون} لا يكون العلم معتقداً
 الظنون ليس من باب العلم بل العلم لا يصل في مبدئه هذا ^{الظنون} كما
 المستدلة فان كان من مبدئي الظنون لا طينية ما في مقدار التكليف
 المعلوم وما على عدم حجية كما في الظنون الضعيفة فلا اشكال في هذا
 ما يجب احده لا مانع فيه واما فيه المانع لا يجب احده وان كان ما يظن عدم
 حجية من الظنون الاطينية اذ من مبدئيها ما على عدم كفاية تلك الظنون
مقول ان كان يرجع عدم حجية المجرى الى التسامح لمجمله فلا مانع
 من العمل بالظنون المفروضة فان العمل بها في حال الاستدلال لا يخرج
 من اذني المعداد لعدم من التكاليف التي الظن الطينية او يطلق
 الظن على اختلاف حال ^{الظنون} انما هي والعقل لا يميز اريد من ذلك على
 المقي الذي ذكره سابقاً وان كان المرجع الى التسامح جعل العمل
 محرماً فلا اشكال في ان لا يمانع من مبدئي الظن الممنوع لا بعد من الموافقة ^{الظنون}
 فان مقتضى حصة العمل بالظن المفروض في هذا الحال عدم تعلية الواقع
 المتعلق بالظن الممنوع بالظن بحرية العمل بظن ملاءم الظن ان
 التكاليف الواضحة التي من كونها معلومة فلا يفرق من مبدئي الظن
 المفروض فلا يجد العمل بالظن المفروض لا طاعة الظنية للتكليف على
 حق حكم بوجوده هذا ما يقتضيه الظن واما العمل بحرية الظن في حال ^{الظنون}
 انما اذ انما يحق وجوب الاحد مؤلفاً على حال الى الواضحات في ^{الظنون}
 بحيث لا يملك الحجة في الظنون المتعلقة بالواقع موجودة مطورة كذا في
 المتعلقة بالظن في دعائه اذ كان حال الظن حال الاستدلال العلم

حالا

حال الاستدلال في كل ^{الظنون} لا في المقام من حيث ان ملاك اعتباره موجود في
 ولا احد استدل به من احد ترجيح لا مع وقد يقال في المقام تقدم العلم
 المانع فانه مؤلفاً من مبدئي الظن الممنوع فانه في المانع مؤلفاً بل يقتضيه
 المتأخرات وعدم امكان الاجماع في الحجة فخرج العلم الممنوع من باب التخصيص
 لانه من الظنون التي اتي الدليل على عدم اعتبارها ومقتضى ما في مبدئي الحجة
 عند العقل المطلق الذي لا يقبل دليل على عدم اعتبارها فلا الظن المانع فانه
 خرج فانه هو من باب التخصيص فانه في هذا الحال المقام مسئلة الشك
 السي والمسيب فان الوجه في تقديم الشك السي ان دخول الشك السي
 بوجوده مع الشك السي موضوعاً لا في وجهه ولا في وجهه فانه لا يوجب
 خروج الشك السي موضوعاً بل يوجب خروجه من مكان باب المتأخرات
 فيقدم الاول لتقديم التخصيص على التخصيص وهذا **مقول** ان يقال المقام
 مسئلة وجود الشك السي والمسيب فانه من وجه **احدها** ان الامر
 في ذلك المقام اذ في بين التخصيص والتخصيص بخلاف مقامه فان اصل الحكم
 على كل من الظن يوجب خروج الاخر من الموضوع لا المفروض ان الموضوع
 مفيد بعدم قيام الدليل على عدم حجية الدليل على حجة في الامر على
 حجة في امره بل على مبدئي ذلك الذي **والاخر** ان لا يملك ان
 الامر في ذلك المقام يتم بل في اثنى التخصيص والتخصيص بل كون كالمقام
 دلائل بين التخصيص كما اذا لم يملك في استبعاد من باب الطريقة بل في
 القول انما اذ اخرج في الشك السي من الشك في السبب كما يحكم من آ
 اريد احد الطرفين الطريق ولكن يبقى القول بتقديم الشك السي من جهة

تقدم وجوده على الشك السي من جهة من حيث عليه حكم من دون ما حجة في جهة
 حيث ان الشك السي الذي هو معلوم ليس موجوداً في جهة العلم بخلاف
 مقامه هذا لعدم المرتبة بين الطرفين في مرتبة الوجود **والاخر** ان
 كون الاستدلال بين التخصيص والتخصيص في المقام فلا وجه ان تقدم الظن
 المانع فوضع تلك تقدم التخصيص على التخصيص فمقام الدوران ان يكون في العرف
 الظنية من جهة لعدم الاخذ بظاهرها على دليل على الخلف فاما انما انما
 موجوداً لا يفرق بين البدن من الحكم المتعارفين القضية لا يملك الدليل المانع
 واما انما انما من الفردية فليس مرجع البدن من حكمه فلا فائدة واما انما
 فيه فان موضوع حكم العقل مع قطع النظر من دونه على المانع او الممنوع فخص
 في كلا الطرفين ان كلمة الظن لم يفرق دليل على عدم اعتبارها ومن الواقع ان حجة
 لعدم التخصيص على تقديم التخصيص على تقديم احد اوجب الترجيح في حكم العقل
 فان مسئلة الترجيح بالتخصيص انما هي في مقام الاثبات ولا فائدة من مقام
 اللبس والنزاع فلا بد من احد حكم العقل على احد هاهنا ^{من جهة} دون الاخر من جهة
 واقعية فوجب ترجيح احدها على الاخر عند العقل من وجهين ومن ما ذكرنا
 ظهورك ما في هذا المقام من جهة المرفق فترى توجيه هذا الكلام بقوله
 القطع بحجة المانع على القطع بعدم حجة الممنوع لان معنى حجة كل شيء
 وجوب الاحد مؤلفاً لكن القطع بحجة الممنوع التي هي تضمنت من جهة المانع
 مستلزم للقطع بعدم حجة المانع فادخل المانع لا يستلزم خروج الممنوع
 واما هو من جهة عدمه فلا يخرج ولا يخصي بخلاف دخول الممنوع فانه
 يستلزم خروج المانع فمفسر رجحاناً من غير ان يفرق **وانت** حجة فيه

لشع

لانه مع قطع النظر عن الحكم الذي ما من قبل دليل لا فائدة له من
 الطرفين فقامت ما الذي اوجب حجة في الظن المانع دون الجميع ولا
 في الجواب مع المقي بالامر لا سلم وجود ملاك اعتباره في كل من الطرفين
 على عدم اعتبار دليل بل الملاك اما الظن لعدم حصول المتأخرات
 بمقدار ما علم احكاماً او الظن يحصل الموافقة بالمقدار المذكور في
 الذي فرض كونه متغيراً اذا سلم من ذلك العنوان ان ما اخذ به لعدم
 وجود الملاك منه ولا فائدة من احد ومع كون ملاك اعتباره
 ما ذكرنا لا يمكن وضع المتعارفين من جهة من الظن لتساؤل احدا
 قال فمما لا يستد في الكفاية في هذا المقام ان التخصيص بعد حضور المانع
 من بعض الظنون في حال الاستدلال لا استقلال للعقل بحجة من ^{العقل}
 الممنوعه فضلاً عما اذا كان في الشك اليه في الفصل السابق فلا بد
 الانقسام على ظن قطع بعدم المانع عنه بالخصوص فان كفي ^{من جهة}
 ما يظن المانع عنه ان احصل مع قطع النظر من مقتضيات الاستدلال
 وان استدل بآب هذا الاحتمال كما لا يخفى وذلك ضرورة عدم الاحتمال
 مع الاستقلال بحجة الممنوع من انتقاع امره فتقادت الحال لو قيل
 يكون التخصيص بحجة الظن في الاستدلال اذ في العرف وادعاه انتهى
اقول احتمال المانع الشارح في حال الاستدلال من كونهما جعل الشك
 ظاهراً في حال انقضاء مكان احتمال الثاني لا ياتي استقلال العقل
 بعدم الحجة على الاحتمال لا دلالة في استقلال العقل بالاحتمال
 في ذلك ان جعل الواضح للطريق انما اذ في الاستدلال عليه ان الحجة

العدم لعدم البيان عليه وبدونه فيكون لا يكون هذا الذي ياما
 اذ موضوعه الهللكة كما يمكن ان يتحقق الموضوع بواسطة حكمه واما الهلاك
 عنف الطاعن المزمع على الجراح وتلك الواجب فالحق ان لا يمتنع
 اليها ما اما ان لا يوجد من الناس بالريهان العقل حتى ان بعضا
 من العدول لا يمتنعون بتجديد الاحكام للمصالح والمفاسد في المتعلق بل
 بل كيقعون بوجود الطبيعة في المكلف فكيف يحمل الضمان الذي يلزم
 على هذا المعنى الذي لا يمتنع لا يمتنع الا بعض عقبي الريهان العقل
 ويكون ان يقال على فرض شمولها للمفاسد الذاتية اذ لا يلزم على الصمم
 لا يمتنع بل على صفة الفاعل النفس الهللكة الواقعة والالالة لها على كمال
 الشك **وهذه** ان الظاهر ان الفاعل النفس الهللكة اعم من ان يمتنع على الهللكة
 البسيطة والشمولية وما لا يمتنع في شمولها لموارد التي الهللكة وان كان يمتنع
 فليكن الشك لعدم القول بالفضل كما في الجراح ما ذكرنا **واما الاشياء**
 فهو على صفت **احدها** ما لا يمتنع على العقل بغير العمل وقد مر الجواب عنه
الثاني ما لا يمتنع على العقل بغير الشبهة وهذا الصنف من الشبهة
 القويعة هي الشبهة التي يكون غمها من عدم الصفة الحركية الحاصلة
 والتشاكك في كمالها لا يمتنع على العقل كالمصداق وهي اعم من ان يمتنع على
 تحمل الشبهة القويعة والوضوح واما ما لا يمتنع على العقل فهو اكثر
 من ان يتحقق تقريب الاستكالات بان الظاهر من هذه الاخبار الكثيرة ان
 العقل وحده لا يمتنع على العمل المحصل حرمه موجب للافعال في الهللكة
 والظاهر من الهللكة العقاب الاخرى **فصل** هذه الاخبار ان لا يمتنع على

ما حصل

الحاصل حرمه موجب عقاب العقاب على تقدير كون الفصل الثاني حرمه
 في الواقع لا يقال ان الادارة العقلية التي تقتضي ان يكون بيان الشبهة
 العقاب لاها انما جاءت من جهة الهللكة كما هو مقتضى التعليق في
 الحكم الذي جاء من جهة الهللكة لا يعمل ان يكون منها الشبهة التي
 الدور في هذه الاخبار يقتضي الشبهة التي قامت للحجة على الواقع على
 ثبوتها كاشبهة المفردة بالعمل الاجمالي وهو ذلك واما الشبهة المدونة
 بعد الغنى عن الدليل فليس ركنها مقتضى في الهللكة حتى يجب عليه
 التوقف للقطع بعدم الهللكة فيها من جهة ومع العقاب من دون بيان
 لا يمتنع ان يمتنع حكم بطبيعة وعلى العمل وكان المكلف في مقام البيان
 فالظاهر ان تلك الطبيعة في اي فرد وجدت محكمة ذلك الحكم وان
 العلم سارية في جميع افراد تلك الطبيعة ولا فرق فيما قلنا بين ان يكون
 الحكم المذكور في القضية موقوفا بين ان يكون استناديا الى امرين الطبيب
 لو حال للمريض على الممان لا يمتنع للعقل ان يمتنع من انزاله الصنف استنادا
 في تمام افراد ان هذه الطبيعة من دون تقديرها شئ يصح ذلك
والحاصل ان الاستكالات في ظهورها فلهذا وان الاخبار تدل على ان يطلق
 الشبهة بسببها التوقف ان عدم التوقف فيها موجب للافعال في الهللكة
 فيجب الجمع بين هذا الاطلاق والفاصلة العقلية التي هي في ساجات مع
 العقاب من دون بيان وان تكشف من هذه الالة ان الشبهة قدما
 اوصلا حاصلا على المحققين الخطاب بالدول عليه هذه الاخبار ولا يمتنع
 التعليق المذكور في الاخبار ما لا يمتنع وجوب الاحتياط على المحققين

بعدة الخطابات في محرم عليها اسم للقطع لا يمتنع في المكلف هو ممتنع
 ما يمكن ان يقال في تقريب الاستكالات هذه الاخبار **والجواب** كما لا يمتنع
 ظهور الشبهة في كل عمل بل لا يمكن ان يكون العقل على عقله العقل بعد
 احوال ذلك في اللفظ وقد مر في الاول بعض الناقب فيمنعه التعليق
 مع تلك الاخبار وهذا يدعى **وثانيا** على من يمتنع هذه الاخبار في
 الامتناع من عملها الا على مطلق التجهان وحمل الهللكة فيها على ان العمل
 وغيره من المفاسد لا يمتنع من الموارد التي اجريت هذه العقاب في الاخبار على
 سبيل التعليق المتكاثرة في الشبهة وقد مر في العلم بها والعلل التي
 من لئها وانها تلك حرمه وما الشبهة ذلك ولا استكالات فان مثل هذا
 المتكاثرة كالحكمة احتياضا عنه ولا يجب عقابا وان صادف للحج الواقع في مثل
 هذه الشبهة من الشبهات الموضوعية التي مثلت فيها الاصل اتفاقا والاحتمال
 ان قوله بان التوقف عند الشبهة غير من الاقدام في الهللكة اخرى في مثل
 وجوب التوقف في موارد عدم وجوب التوقف فالامر ان يمتنع على العمل
 الريهان حتى لا يمتنع **والثاني** مع قطع النظر عن بعض موارد تلك الاشياء
 تعلم من الخارج عدم وجوب التوقف في تحقق من الشبهات القويعة كالشبهة
 الموضوعية باعتبار الصمم من دون كمال من بعض الموضوعات بغيرها او حمل
 الشبهة على مطلق الريهان كما رتبة عدم رجحان الاول ان لم يقل العكس
 فليست على ذلك له واما الصنف **الثالث** من الاخبار التي كانت ظاهرها
 على وجوب الاحتياط فهو كثيرة منها صيغة عبد الرحمن ان الجراح قال
 ان الحسن من جراحين اصحاب اصدا دها عرمان الجراحين اولى على كل واحد

منها

فيما جاء قال بل عليها ان يحرم على واحد منها الصدد قلت ان بعض اصحابنا
 سئل عن ذلك فلم يرد عليه قال انما اصنف على هذا ما قد مر في
 الاخبار المحققين سئلوا عن رجل **او ثانيا** موقوفة عند امدين وضاح قال كنت
 الى عبد الصالح بن ابي ربيعة عن ابي القاسم يقول للبلد زيد البلد اربعا ما
 ورسما التمس في وضع فوق الجبل الحرة ويؤخذ عند الزحفون
 فاصلا ج واطل ان كنت صا لا انا انظر جف من الجبل التي فوق الجبل
 فقلت الى امرئ الشان فلتطرح في هذه الحرة وناخذ بالتحلطة لوليك
 الحرة **وهذه** احسن التثبت الذي من التمس والوصف ومن بعض الامنة
 في مقبولة ابن حنظلة الواردة في الخبرين المعارضين بعد الايراد
 المشهور منها ذلك ان الشاة القادمة معللا بقوله بان الجمع عليه لا يمتنع
 انما لا يمتنع لانه امرين من شدة فيضع وامرين غيره فيجوز امر متشكك
 حكمة الى امره وسوله قال رسول الله جل جلاله بن حرام بين وشبهات
 بين ذلك بين تلك الشبهات في من الجراح ومن احد الشبهات وقع في
 الجراحات وهلك من حيث لا يعلم **ومرثاسا** من الاخبار الواردة في الاحتياط
 في الدين مثل ما ورد من قول ابن ابي عمير الكليل ان سارا لم يولد وملك
 فاحض لوليك ما شئت واصل ان ذلك **والجواب** اما في الحقيقة فما
 قوله انما اصنف على هذا فيحمل ان يكون استنادا الى القولين في
 مثل هذه الواقعة من الواقع المتكثرة في مراكمها فالحكم بالاحتياط
 ويحمل ان يكون استنادا الى نفس الواقعة بعينها لا بتعميم الواقع المتكثرة
 فليحكم بالاحتياط وعلى الاول فيحمل المراد من قوله فعليه الاحتياط

٤٨
 القاب التوقف وذلك القول لا يعلم وان يكون المراد الجواب لا يعلم
 ولا يصح هذا وعلى الثاني يمكن ان يكون المراد من قوله بطل هذا جميع
 المسئلة وان يكون المراد ما كان ما لا لا فانه جزاء الصديق في كونه
 من القابل لا اكثر واستدلال الجوابين من قبل على البراءة على المعنى
 بالوجه الثاني الذي قلناه ان يكون جوازا على المعنى الثاني الوجه الاول
 اما الاول منها في غاية البعد واما الثاني فليس عليه الحكم بالاجتناب
 الشهاد الوجوبية البعد ولم يلزم الكفر في ذلك مقاما لعدم مرجع هذا
 العمل لا يفسد الحزم من جهة الاستدلال **واما** من الحق فانه مع اصطفا
 لا يدل على المطلوب كانه ان جعل على كفاية استناد الفرض الى الجواب استنادا
 يحصل القطع بحقيقة مع عدم من ظاهر الخبر لا يخفى اذ لا على ان
 امثال الهاء ما استغلت منه الكلف فكيف يصح علمه من غير الاستدلال
 له المعنى بالبرائة وان على علم كفاية استناد الفرض في كل حال لا على
 مع ان المورد من الشهادة الحكيمة التي تكون قطعة الامام مع الشهادة
 فلا بد من ان يحمل هذا البيان منه على التقية بمعنى انه ارفع على الاستدلال
 ليس من اجل عدم كفاية الاستدلال من جهة حصول القطع بحقيقة كفاية
 الاستدلال بل على ان يقال ان الظاهر من قوله استنادا ان الظاهر
 يكون هذا اذ على حمله على التقية يمكن ان يكون قوله واما
 الحاشية لذلك فيستلزم المعنى الاول لا يحل ان يقال ان المراد من التقية
 عليك الاستدلال على الجواب لا على العمل لا على العمل لا على العمل
 الجواب التثنية فيبقى اذ لا بد من الاستدلال به ثم الجواب انه في ثلاثة احوال

الحال

٤٩
 الجاهل بالحد المشهور وطرح الشكك الباطل والاحتياط على ما يجب
 من التعليل ان الوجه في وجوب طرح الشكك ان كان ما فيه ريب
 محتمل من العلم يجب رفع اليد عن كل ما فيه ريب وطرحه والاحتياط
 لا يرب فيه وهذا مقاديرهم في بعض الاحوال مع ما يربك الى ما
 لا يربك فترى الحق مثلا ما فيه ريب وذلك ما يرب فيه ومقتضى
 قوله وجوب طرح الاول والاخر **الثاني** فمما لا يخفى ان
 على ثلاثة اصناف والحكم بوجوب رد الشهادة الى امر ورسوله **الثالث**
 النبوي الذي استشهد به الامام وهو قوله خلال بين رجلين وبينهما
 بين ذلك من ترك الشهادة في غير الحرامات ومن اقر بالشهادة في غير
 الحرامات وهما من حيث لا يعلم **والجواب** اما من الاول بيان السؤال
 ان يكون من الطرفين المتعاضدين وانما الجواب ان لا يرب في ذلك
 من الجواب بالاحتياط من التعليل ان الاحتياط على ما فيه ريب بعين
 اليقين ومن الله سبحانه ولا شك في ذلك ولا دخل له ما في مصدق
 لرد الاحتياط في مقام العمل وعدمه **واما** من الثاني فانه حكم الامام
 الى امر ورسوله فانه من عدم القول لا يعلم ولا شك في ذلك ولا
 ما في كذا يخفى **واما** النبوي فانه كان المراد من المسئلة منها الحاشية
 هو الظاهر بالامر حمله على الاستدلال وتخصيصه بمراد من حيث
 الواقع وان كان ما في المقادير الذاتية فالامر على التلخيص على مطلق
 الشكك ويمكن ان يقال ان الحرامات الواجبة التي لا يرب على ثبوتها الميت
 واحدة في هذا التقسيم لانه منظر الى الحرامات الجزئية والحالات الشرعية

٤٩
 من الحاشية الجزئية والحالات الشرعية في احوال العلم الاحتمالي لا شك
 في دعوى الاحتياط فيها وهذا **واما** من الثاني فانه كان المراد من المسئلة
 مصانها الحاشية الظاهر من كلامه وعلية الاحتياط لا يخفى على من راجعها
 لا بد من دور في التصرف في الامر من غير الشهادة الوضعية
 القول في الاحتياط فيها واجبا انما هو من التصرف في الشهادة على ما
 ابراهه مطلق الشكك في الاحتياط في الاول من عدم مرجع الاول ان
 الثاني اذ على كونه فانه **الامر الرابع** من لا يرب في التقية على الحزم
 العلم الاحتمالي بوجود حكم كثرية وهذا العلم حاصل لكل من علم
 الحق ولا يلزم الى انكاره الا لكثرة ومقتضى هذا العلم الاحتياط
 في كل شئ وجوبية او فرضية ان استعمال البينة في التكليف يقتضي اليقين
 البينة منها على العقل فانه لا يرب في عدم جوب الاحتياط في الشهادة
 الوجوبية الدليل فيقول مقتضا في خصوص تلك الشهادة وبقي الشهادة
 اية على مقتضى العلم الاحتمالي يقال ان هذا العلم انما يكون في
 الادلة واما بعد هذا العلم استعمال الدفعة بمقتضى ما لا يرب في الادلة والبرائة
 شريك فيه فبعبارة اخرى بعد راجحة الادلة على العلم الاحتمالي العلم
 التفصيلي في الشكك البديهي لا يرب في ان كان المراد من الادلة هو مقتضى
 الاحتياط الواجبة وكل مقتضى يقتضي ذلك وان كان المراد من كون
 الادلة لا يقتضي القطع بحزم الاصل في الدائرة الحالية فبعبارة اخرى
 لذلك فان مقتضى الوجوبية الامارات وجوب الاحتياط في الاحتياط
 الواجبة في موارد الاحتياط اما ما في وجوب الاحتياط في الاحتياط

لا

٨٠
 لو شك في الركن الثاني في ثبوت التكليف في الركن الأول لم يكن
 الأول بلا اشكال في ثبوت العمل الاحكامي وان كان موجودا في الركن الاول
 لكن الامارات الدالة على الاحكام لا بد ان يكون في الركن الثاني
 عليه الدلالة على صفة في زمان الاطلاق على صفة الامارات لم يكن لها في
 المبدأ بلحظة الحالة السابقة لا بد ان يكون في الحال ثبوت التكليف في
 الامارات من اول الامر وذلك في الزمان كونه وصيغة اخرى النظر في
 بعد العمل الاحكامي من قبل العمل بالتكليف الواقعة من اول الامر
 انه موجب لثبوت العمل الاحكامي على النظر في الامارات الشرعية بها
 كتحقق وجود تكليف قطعية على من مقتضاها من اول الامر فلا بد
 ان الخطاب المذكور وان كانا صفا في المقابلة فلا خلاف في الثبوت الحكيم
 والادلة القائمة على التكليف كانت ثابتة في الواقع معقدة على العمل
 العمالي غاية الاستعداد الاطلاع المكلف عليها بعد اطلاله عليها كتحقق
 تكليف قطعية من اول الامر كحريته ولكنه مضاف في الشهادة الموضوعية
 لومات الدينية على بعض اطراف العمل الاحكامي متاخرة عن العمل الاحكامي
 كتحقق التكليف القطعي ضرورة ان التكليف القطعي الذي يكون عبارة
 عن وجوب صفة الدينية لا يمكن ان يكون سابقا لثبوت البنية فلا بد
 في الدين والاسان البنية تكون هذا هو صفة الحكم سابقا لوجود هذا
 اللسان لا بد من العمل الاحكامي في وجه اول ان في وجه واقع
 مطاوع في حارة وقيام البنية **الوجه الثالث** ان العمل يفسر موضوع
 العقل من حيث انه طريق ما يقع العود الى حيث انه صفة خاصة ولذا

نحو

نفوذ الامارات مقامه وقد بينا الفرق بينهما في معنى جهة القطع وهي
 لومات امامة معينة او على من يعتبر على بعض الجوانب مقتضاها
 بصفة انه يعلم وان كان بعضه مردا ولكن ما دام علمه الحقن العاقل
 للعدول للمرد وما جاء يكون ملاك حكم العقل وجوب الاستئصال فحصل
 وما في على الجاهل ليس ملاك حكم العقل ولا يتفاوت في العمل الاحكامي
 الوجه بين ان يكون الطريق مقارنا للعمل او سابقا عليه او لاحقاً له
 فكلما يتفاوت بين الشهادة في الحكم في الموضوع **وهذا** ان الشرح في كسر
 الادلة الشرعية الدالة على عدم اليقين في ارتكاب الشهادة الحكيم البتة
 بعد ان لا يحسن توفيقه **منها** الخبر المروي عن النبي عليه السلام في
 الحضانة كمن التمسد رجع من امر سبعة اشياء الخطا والخطا
 وما استكرهوا عليه وما لا يعلمون وما لا يطبقون وما اضطرروا اليه للحسن
 فريب الاستعداد في الواقع واستعمل فيها الذي يفتقر في قوله الشهادة
 الحكيم التي هي على النزاع ووجه **اخر** ان السان يقتضي ان يكون
 المراد من الوصول في قوله لا يعلمون هو الموضوع او المراد في قوله لا
 ما اضطرروا اليه وما استكرهوا عليه لولا الافعال انما هي الاضطرار
 الى الحكم والاكراه عليه فيكون المراد من الوصول في قوله لا يعلمون
 الاضطرار المحذور للعدول لظهور اتحاد السان **والثاني** ان الظاهر
 المراد من الركن هو منع الموازنة فلا بد من التقدير في قوله لا يطبقون
 وما اضطرروا اليه وما استكرهوا عليه هو الواحدة على نفس المذكور ان لا
 فلما يتناول الوصول فلا يعلمون الحكم ايضا لا يمكن مثل هذا التقدير

٨١
 انما يعنى الواحدة على الحكم وانه نجما لا سماء اشكال اخر وهو ان
 اسما للرجوع الى الحكم اسما لما هو له او طبيعة الشارع منع الحكم
 وضعه واسما الى الموضوع اسما لما هو له او يكون اسما لما هو له
 فاما الحكم والموضوع من الوصول الى الجاهل ان يراعى كل ما استعمله في
 استعمال القطع في الدين هذا ولكن الاضطرار عدم ورود شيء مائة
 اما قضية السان فلا بد من عدم تحقق الاضطرار في الحكم وكذلك الاكرام
 لا يجب التخصيص في قوله لا يعلمون ولا يقتضي السان ذلك بناء على
 الوصول الى ان يكون بلا طرفة عين متعلقة بصفة قوله ما اضطرروا اليه
 كما اضطر اليه في الخارج غاية الامر تحقق الاضطرار بالصفة الى الحكم
 يقتضي اتحاد السان ان يرد من قوله لا يعلمون انما هو في قوله من ادراك
 العوان الا ترى انه اذا قيل ما يحل وما يحرى في قضية واحدة لا بد ان يكون
 احكاما لا بد في الخارج بعض الاشياء يخص السان ايق ذلك البعض هذا
 واضح جدا واما ما ذكره في من الوجه الثاني ما يخص فيه ان يحتاج
 الى التقدير في القضية اصلا ونفص في ذلك انه تارة تلتزم بان الحكم لا
 في حال الجهل بل قد يكون ايقية على جهلها او اخرى لا تلتزم بذلك في
 اعمال العقل اسما للرجوع الى نفس لا يعلمون بمعنى الماشقة في
 الجهل من انما حكم او موضوعا ليس هو حقيقة اما الثاني فواجب
 واما الاول فذلك المرفوع في الاحكام الواجبة على جهلها في حال الجهل
 فلا بد من ادعاء السانين اما جعل الجهلات ما يقتضي الرجوع او ادعاء
 حمل القضية على الغير وعلى الثاني ان كان الجهل حكما يمكن فيه حقيقة

عق

مورد آخر اتصال البرائة بخصيصها بالانسان التكليف الطبعية باعتبار ما
 السامع في كل من الاخرات بحيث يخلو التكليف بعدد من المقتضى
 القول البرائة في الشهادة الموصوفة على الاطلاق ولا يحددها كقول
الثاني مورد البرائة في الشهادة ما لم يكن هناك اصل واسرارها كقولها
 قتل المرأة المريدة بين الرخصة والاصحلية والجم المردد بين ان يكون
 او غير ذلك خارج عنه اما الادل فلا استحباب عند تحقق علاقة الرخصة
 واما الثاني فلا استحباب عند التدقيق على الحقيقة فلا يمكن ان الحلية
 في بعض الادلة ملقت على التدقيق على الحقيقة في بعض الاحوال ملقت على
 المتراخا خصوصا بعد التدقيق جازي باستصحاب عدم كونه متوقفا
 فيخرج الى اتصال البرائة لا نقول لبيت الميتة خصوص ما مات جنت
 انفسه في عبارة من غير التدقيق ان الحيوان ان ارضي رخصه مع تحقق
 امر راعيتها الشارح من النسيبة والاستقبال وحرى الادراج الاربعة
 ونحوها فحصل لهما مع عدم تلك الامور كالأدوية بعضها يكون ميتا
 واما المال المردد بين مال الغير وماله نفسه فان كان ميتا يكون مال
 الغير فلا شبهة في كونه مورد للاستصحاب وان لم يكن له حالة سابقة
 معلومة فيمكن القول بالبرائة فيه من جهة ان قوله لا يخلو الى الامن حيث ما
 احله الله بدل الحيا الحلية خالفة على اوجودة ارضيتها الشارح اذا
 شكك في تحقق ما هو موجب للحلية من غير عدم ذلك الكلام في مال
 الغير الذي شك في تحقق نفس صاحبه فان حلية الموقوف في الدليل على
 على طبيب النفس ومنه الشك يستلزم عدم هذا الكلام في المسئلة

الادلة

الادلة وهو المشتق في اصل التكليف من الحكمة والمصونة في العقل
 العقل في العقل وقد قلنا ان مقتضاها البرائة فلا ينافي ما ذكرنا
 عدم لنبينا بها في مورد تعارض الضيق وجوب الرجوع الى المحل
 لكاتب والاحكام الغيرة كقوله الضيق ان ما ذكرنا هذا اما ان كان مع قطع
 عن الاحكام الواردة في علاج الخبز فلا يعقل **المسئلة الثانية**
 ما ان كان شاكيا في معقول التكليف مع كون التكليف قائما على الاحتياط
فقول وبالله الميعان الشك في معقول التكليف بعد اقرار اصله
 نامة يكون في فرع التكليف مع اقراره منه كما ان العلم وجوب هذا
 وحرمة ذلك واخرى يكون في الفعل الذي يعقل التكليف للعلم
 حيا او مواتا كما ان العلم اجمالا وجوب هذا اذ ان العلم بحرمة هذا
 اذ انك وعلى هذا التقدير ان ان يكون الشهادة حكيمه معقول فيها
 يكون من وظيفة الشارع او تكون موضوعية معني ان رغبها التقية
 له واما وظيفة جعل الحكم للشاك وعلى التقدير الاول نامة تكون الشهادة
 نامة من عدم النص واخرى من احوال النص وثالثها من تعارض النص
 والعضود هذا الكلام في حكم هذه الشهادة باسنادها من الاصل
 والتقليد اذ حكم جميع الاقسام من الشهادة واحد وان اختلف بعض اقسامها
 حكم خاص كالشبهة الثانية من تعارض النص **والخامس** اذا
 ان المكلف المحرز للتكليف الذي في الحالة مع علمه من الاحتياط كما
فانقول الثاني وجوب الاحتياط عليه اي ان جميع الحق لا يملكها
 الواجب مودا اي اصره وترك جميع المحتملات في ان كان الخراجك

لا ذكرنا في علم من اختلاف رتبة الحكمين في اربعة اشياء كلمة هذه
 الاحكام على الامن في بعض الاطراف بعد رفع الحجب والاشياء
 حكم العقل فنقول ما يمكن ان يقال في المقام في اثبات المارحوم **السادس**
 ان مقتضى عدم الادلة الترخيص في كل من الاطراف ما بهما والعضود
 حكم العقل بعد اقراره لا من في الخصومة وصحت في جميع الاطراف
 واحد معين من غير الادلة في كل من الطرفين النص لا يحددها الشارح
 كل عطف احواله الجرم فلما يدل دليل على الخصومة **والسابع** ان البعض
 الضالعين لا يكون موضوعا للعلم من اول الامر في حفظ الجرم النية
 اليه ان موضوعه هو العبادات ما حكم الترخيص في البعض المارحوم
 الى دليل آخر **الثاني** ان يقال ان الاول العقل وان لم يدل على الترخيص
 في البعض الضالعين لانه يمكن استثناء هذا الترخيص من الاول
 العقلي بمقتضى حكم العقل وبما ان القضية المتخلة على حكم متعلق بعينها
 من العبادات على سبيل الاطلاق او العرفي منها اما احدهما يرت
 ذلك الحكم لهما فافراد عنان الموضوع والثاني وجوده لا الحكم في كل
 فرد منها ان ثبت فقد يرجع الى مائة القضية فتبين ذلك التفسير
 تصنيف دائرة ذلك الحكم فلا موعدا ان ثبت فنرجع الى الطلب
 فتبينه رغب الالهي الطلب دون المادة كما ذكرنا في حفظ الشك
 على وجوب انقاده الغريق ثم وجد العرفان فان ذلك الخطاب وانما
 غير شامل لهما حكم العقل لفتح التكليف لا يطاق ان يحكم بالان
 المادة بوجوده لا ان الوجوب يظهر له وانما يكف العقل رغب الخبير

لا واما ان هذا هو ذلك فاما ان كان العلم مودا اي وجوب
 هذا او ترك ذلك **لنا** ان القضية الاستتال وهو العلم بخطاب المولى
 موجودا للفرق والشك في تعيين التكليف به ليس مانع عند العقل
 وهو العقل خالفة القطعية للتكليف المنقطع مع على المكلف
 الاستتال بعد الشك في التعيين جازي من ذلك فان المالك المحقق
 في الحاشية العلم المتفصلي موجود هذا يعنيه ومن هذا يظهر العقل
 بوجوب الموافقة القطعية لان العلم بالواقع اوجب نفع على المكلف
 فليس له حجة في عدم اتيانه كما هو ظاهر فان قلت ان اصل العقل ان كان
 كل الان الاحكام الدالة على الترخيص في وزارة الشك باطلا فاعلموا
 شاملة للعلم فيحكم لا راحة عتيق اصيل لا يقتضي حكم العقل قلت
 ما ذكرنا في الاحتياط كقوله ما ذكرنا في قوله في كون العلم
 المأخوذة مائة اعين العلم الاحكام والتفصيل والادل حاصل في المقام
 ان الغاية صمدية الشك معلوما وهذا ليس كقوله وانما موضوع
 ادلة الاصول بان على حاله لان الاصل يبنى الاصول في سائر اقسام العلم
 الاحكامي وجب كذا في الحاشية القطعية وهو حكم العقل فيعلم على الحكم
 تقارنا فان الموقوف في العلم بخطاب على من الشارع وحقه في
 تمام اطراف العلم يرجع الى جزمه في القضية واما ان رغبه في القضية
 هنا جازي في العلم المتفصلي ايها انما في دادا وكذا لا يفي في جازان
 رخص في بعض الاطراف اذ فيها داما على المدونة لان في البعض
 ليس انما في القضية ولا يكون مافيا للتكليف الواحي المعلوم الاحكام

لا ذكرنا

دعبارة اخرى شريط الخطاب بالشيء الى الواقع موجودة ولذا لو لم
 تفهم عليه منع اضطراره بالطرق الاخر غاية لا يرجعها للكلف هذا ان
 سقوط الامتثال القطعي عليه وهذا انما هو حال الاستدلال حيث ان عدم القدرة
 على امتثال الاحكام الواقعية على سبيل القطع او كونه حراما عليه لا يوجب
 الاحكام الواقعية بل يوجب سقوط الامتثال القطعي عليه نعم من ذهب الى
 عدم امتثال احكام الحكم الواقعي العقلي والشرعي في حال الشك فك
 يجب عليه ان يحصل بها بين ان يكون الترخيص في بعض الاطراف غيرا
 فيضع العلم الاحكامي لزوم التكليف او عقليا فيبقى العلم بحال كانه
 لا يولد من هذا التفصيل في مثله دليل لا يخاف ان يقول ان كان الوجه الثاني
 على تقدير الاحتياط عقليا كما اننا نعلم من الاحتياط امتثال النظام فكلما
 بقا الحكم الواقعية وان كان فيما لا يرضى الشرعي بما في بقا العلم
 الاحكامي فلا يكون امتثال النظام اذا جعل عقلا لا يرضى العلم
 الاحكامي بخصوص المظنرات **الثالثة** لو كان احد الاطراف خارجا
 عن محل الامتثال مثل تحقق العلم الاحكامي اخرج عنه مقامه فلا يكون
 العلم الاحكامي غيرا لعدم كونه على التكليف العقلي المخرج عن محل
 الامتثال اما بان يكون غيرا لعدم التكليف واما بان يكون مثبتا بغيره
 الناس عامة ويكون دواعيهم مخرجة فاعنه دعاء الميراث استحقاق العقلا
 للخطاب المتعلق به والمخرج عن محل الامتثال بعد تحقق العلم الاحكامي حاله
 حال اضطرار الظاهر وتدبر ان الاصل فيه عدم الاحتياط وانما كان
 في شئ ما ذكرنا انما اشكال في حكمه كونه الشك في كون الطرف خارجا
 عن محل

من جعل الامتثال او امتثاله لا من جهة الامر الخارجية بل من جهة حال الماهية
 عن مدار التكليف العقلي فكل ما يكون له ما يثبت امتثاله الزاوية
 او الامتثال الامتثال لا يلاحظ ان التقيد الجلي المرد من الامتثال والامر
 المرد بوجوب امتثاله على المتقيد بها كونه الامتثال الخارج ليس هو
 ذلك في الامتثال حتى يصير المقام من العلم بالعام او المطلق في الشك
 المتصاوية كالاخفى والتي قد يخرج العلم الدليل القطعي في مثال العلم
 بما يكون الشك فيه راجعا الى حسن الخطاب وعدم اوجهين **الرابعة**
 ان الادلة الشرعية التي نلت باطارة الى هذه الجهات **الثانية** لا يلقى العلم
 بحكم ظاهره باطارة اطلاق العود الى الفرق في الشك في ان خطاب
 الشك في هذا المورد من ام لا يقاتل بين الخطاب الواقعي والمظن
 فانه وعلى هذا فكل القاعدة تقتضي البراءة او الاحتياط والتحقق
 للبيان المصحح العقاب عند العقل وهو العلم بوجود معنى في الرق
 بين احد حاصل وان شك في الخطاب العقلي من جهة الشك في حسن التكليف
 وعليه وهذا المقدار يكفي في عدمه فكل ما شك في قدرته على امتثال
 وعدمه بعد ارجاء كون ذلك العقل موقفا لغيره من الرق ومطلوبا ايضا
 فهل له ان لا يصدق على العقل بغيره الشك في الخطاب العقلي الناشئ من
 الشك في قدرته والحاصل ان العقل بعد ارجاء مطلوب الواقع للرقي
 او بصرفه اى هذا الحد في شك الامتثال هذا **الثالث** لو
 تحقق العلم التفصيلي بعد العلم الاحكامي ولم يكن له تدبر ان العلم
 اطمئنا على ما علم تفصيلا لا اشكال في الخلال العلم الاحكامي فمرا

من اول الامر لا انما العلم الاحكامي المرد ساجها كما لو شك في اصل تحقق
 التكليف من اول الامر بعد ما علم احكامه في ام لا يلاحظ ان
 من يتحقق العرف من موزا الوجوب الحكم بوجوبه فان صار شك
 ما راي وهذا كما لا يقول به في شكه فان هذا الذي ذكرنا من الخلال
 ما انما العلم المختار التكليف كلف المقدار الذي يقتضيه الامتثال
 علم الاحتياط كما مر به اوضح هذا حال العلم التفصيلي ولو كان
 معتبرا عن مقتضى التكليف في بعض الاطراف بحيث لو علم بتدبير الشك
 لا يصل العلم الاحكامي في حاله كمال الخلال نفعي اصل النافي للتكليف
 في النافي كما لا يجب كاحتياط في باقي الاطراف اتم وحل الكلام ما بين
 الطريق مورد العلم الاحكامي كما ان العلم الاحكامي يكون شاة موطونة من ان
 خاص في ذات البينة على ان الشاة الموطونة من ذلك الشخص هو هذه
 فان في هذه الصورة اشكال في جريان اصل في الطرف المردود انما
 العلوي واحد مثلا فان من لوازمه عدم البينة عدم كون النافي موطونة
 وبعض العلوي الاحكامي بما علمه البينة وتتحقق في حله وجوب
 الاحتياط في الطرف وان لم يكن شرعية وبهذا نقاروا اصل العلم
 والحاصل ان العلم الكلامي انما العلم بوجود حرام او واجب بما بين امور
 واحتمل كون التكليف راجعا الى العلوي نفس الامر لم يمتنع الطريق
 للعلم الاحكامي في غيره كما لا يعلم كون شاة واحدة موطونة بما بين الشاة
 واحتمل الزيادة في ذات البينة على ان الشاة المخصصة موطونة وكذا
 وكذا العلم وجوب الظاهر الجمعة تمام الطريق المعتبر على وجوب العلم

ان الشك العلم التفصيلي من كون الخطاب سابقا اما العلم تفصيلا يشق
 لا يعلم اطمئنا في العلوي الاحكامي عليه كما انما علم احكامه في شاة مخصصة
 مخصصة كذا موطونة فيما بين الشيات ثم تفصيلا كون الشاة المخصصة
 موطونة ولم يعلم اطمئنا بها تلك المخصصة فكل وجه الخلال ان
 الاحتياط حتى يقطع احتياط الشاة المخصصة الوصف العلوي
 الاخر الاول ان بعد احكام اطمئنا في العلوي الاحكامي على ما علم
 لم يمتنع العلم التفصيلي سوى العلوي بالتفصيل نعم شرط الخلال
 ان يعلم كون الشاة المخصصة موطونة في الزمن الذي علم احكامه وجودا
 موطونة بملاحظة ذلك الزمان او العلم تفصيلا يكون شاة موطونة وحمل
 حدث الوطون على العلم الاحكامي السابق به وبما في على احكامه فان
 قلت ان كانا اعتبارا بوجوب العلم الاحكامي في زمان ما لا يلاحظ
 في كلا المادتين كما في تحقق العلم الاحكامي في زمن وان كانا في
 زمانا واحد وجوده فليس عدم وجوب الاحتياط منها بعد العلم التفصيل
 يكون الطرف المعين حراما بل يبقى الزم ولا احتمال في ان الحرام هل هو
 هذا اذا كان سوا علم تفصيلا كونه حراما من قبل العلم بالتكليف
 احتمل حدوث سبب الحرية قلت اعتبارا بوجوب العلم الاحكامي في زمانه
 ملاحظة الزمن السابق لا ينافيه ملاحظة الزمن اللاحق بعد عاخر
 يقتضي بغير العلم الاحكامي في الزمنية المتأخرة ان يعلم انه في السابق كما
 عليه تكليف مرد بين اطراف وان لم يعلم ملاحظة الحال واما انما العلم
 بان هذا المورد كان متعلقا بالتكليف في السابق ذلك في الطرف الاخر

٢٤
 الكلام في المقام انه لو كان في العلم الطريق ساقا على العلم الاحتمالي او
 له فلا اشكال في حرمان الاصول الشرعية النافعة للكليف فان الاصل في
 مورد الطريق حكم عليه بنفي الاصول الجارية في الاطراف القابلة من الطريق
 سليمة من المعارض ولو كان بعد تحقق العلم الاحتمالي فان كان المعارض
 الشهادت الحكيمة وكان عدم وصوله اليه من جهة عدم الحضي فلا اشكال في
 حصول الاصول في باقي الاطراف من المعارض ان قدام الطريق كفتين
 عدم كون مورد وجه الفصل من ادل الاصول في باقي ما لا ينافي
 المراجع ان لم يكن من الشهادت الحكيمة او كان ولكن فخصي بقدر الوضوح
 فلم يجد الطريق استغناء التفت الطريق على خلاف العادة مثلا في كل
 احد الاصول الشرعية في باقي الاطراف لسقوطها البتة واسطة المعارضة
 وتدور من سقوط المعارض بعد العلم الاحتمالي في الشاهد لا يجب
 كون الطريق الموجود غيره للفصل الذي لم يبق ان يقال ان قدام الطريق
 بموجب عدم تأثير العلم الاحتمالي السابق في الاحتياط عقل لا تدور
 وجهه ساقا في الجواب عن الاخبار من المتكسبي العلم الاحتمالي
 لرفع البرائة فلا يطل المقام باعادة **الاشارة** في الاصول
 في اطراف العلم التي يكون نافعة للكليف وان كانت متقدمة
 فلا حرج طالما بعد لكل الدافع كافي في عدم العلم الاحتياط لا اشكال
 في وجوب الاحتياط في المعارض العقل لا يشهد اما في العلم ذلك
 كما ان العلم بخاتمة احد الاطراف وطهارة الآخر كان كذا في بعضها مسوقا
 بالبراءة فهل يحكم بحرمان الاستغناء في غيرها المزمع ان هذا هو
 ان العلم

ان العلم المحذور في الاحتمال هو العلم النقصي في العلم الاحتمالي او
 خصص العلم النقصي ان لم يكن الاول فلا يخفى الاصل وان قلنا ان
 ذلك ما عجز عن ان الاصلين عليها الموجب الدليل الشرعي فلا يخفى من
 ثبوت الدليل العام وموجب الوضع لذلك الدليل وانما يجب حكم العقل
 فلا ان احراز الاصل في طريقها لا يجب الحاطة العقلية وتدور ما هو الا
 وتظهر الثمرة في خلاف احد الاطراف للمخصص فانه على تقدير حرمان الاستغناء
 في الملا في الفتح حكم البرائة وعلى التقدير الآخر حكم **الطهارة**
 وتدور في طريق السائل ان البرائة للفرقة العلم الاحتمالي لا يجب فيها
 الاحتياط فشرطها كون الاطراف كلها موزنة لا يتلوا بحيث لا يكون التكليف
 بالنسبة الى بعضها مستغناء **وهذا** عدم الاحتياط الى بعض الاطراف اما
 معينا واما غير معين فانه مستلزم في عدم وجوب الاحتياط كما لا يخفى
وهذا عدم كون الاحتياط في جميع الاطراف حرجيا ولو كان ذلك الموجب الاحتياط
 انما عرفت ذلك **فقال** في اشهرها البرائة الغير المحددة لا يجب فيها
 الاحتياط بل ادعى عليه الاحتياط في الضرورة فلا بد ان يفرق البرائة على
 لو فرض كونها محصورة او يجب فيها الاحتياط لكونها جامعة للشرائط
 المعينة في بحرهما ان تدور بعض ما ذكره عدم وجوب الاحتياط الا في
 من جهة عدم الشرط في جهة كونها غير محصورة هل يفرق الكلام فاما
 على الفرقة متى مره من امر كثيرة ولم يكن الاحتياط من المخرج حرجيا
 وكذا لم يكن بعضها حرجيا من جهة الاحتياط بل في المكلف مضطرا
 الى تركها البعض فاقبل في وجه عدم وجوب الاحتياط في بعضها عدم

٢٥
 ابتداء المكلف بالنسبة لاجمع الاطراف او كون الاحتياط فيها حرجيا او
 ذلك اصح من المقام انما عرفت موضع البحث فيقول فانه ما يمكن ان يقال
 في وجه عدم وجوب الاحتياط هو ان كثرة الاطراف وجب ضعف احتمال
 كون الحرج مثلا في طرف خاص بحيث لا يفي بالاحتياط ويحتمل في
 البدوي يكون في طرف بقدر القابل على تركها من طرفين مختلفين
 على عدم كون الحرج فيه وهذا القريب احسن ما اراه في هذا الرضي
 من ان وجه عدم وجوب الاحتياط كون الضرر هو ما في حرجها فلا
 على الضرر لا عدى المبرمج لو سلم وجوب القطع كونه في معانها
 لا يخفى هذا ولكن فانه انما اقل ان الاطراف بعد الحرج في كل واحد
 واحد بالمختص كيف يتجمع مع العلم بوجود الحرج فيها وعدم حرجه
 عنها وهل يمكن اجتماع العلم بالبرائة الحرجية مع المضي بالسلك الحكي
 في ان الاحتياط في السئلة والا فالقول بعدم وجوب الاحتياط في كل احدى
 ما ذكره الشبهة المحصورة من دون تفاوت ولا بعد ان يحكم بعدم
 وجوب الاحتياط في الشبهة الغير المحصورة من جهة معارضة الشاهد لا يخفى
 بعض شرط التفت وعلى هذا لا خصوصية لها في الحكم المذكور وهذا
 حكم الشبهة في مقابل الحكم بعد احراز عدم ذكره ان الشاهدان
 كانت في اصل التكليف القاعداة تقتضي البرائة وان كانت في
 بعد احراز عمله القاعداة تقتضي الاحتياط ويوقع الخلاف بين
 اصحابنا فان بعض من الشهادت قد ذهب جماعة الى عدم مورد الطريق
 الاخرى المحذورة من الاستغناء وصف الخلاف هل من فرائد

فصل

٢٦
 في اصل التكليف او في معقله ومن تلك الواجبات التي في جزمه من
 الامر به وان التكليف هل هو معنوي بالترك اقل والاكثر والتكليف
 فيه يقع في مقام من **احد** في اقتضاها الاصل العقلي **والثاني**
 في اقتضاها الاصل الشرعي والترك الواجب اشارة بقرينة وصلها
 فيه قصد القرينة اخرى فمبدأ والتقدم الكلام في الواجب على
 موجب اقتضاها الاصل العقلي **فقال** **احد** على انه لا يجب ان يكون
 العلم الاحتمالي بالتكليف المعنوي اقل والاكثر وصفه في استغناء
 الذمة بالتكليف وجوب العلم به فمبدأ وهو لا يحصل الا بايمان الاكثر
 لا يقال ان اقل معلوم الوجوب على كل حال اما ما وجدنا في
 حصول الاكثر العلم بوجوب اقل تفصيلا بمثل العلم الاحتمالي
 علم تفصيلا وشك في عدم ان يقول التكليف المعلوم تفصيلا لو كان
 ما في الواقع لا يرتفع عليه انما فلا يخفى في محله والتكليف التفت
 من عدم تفصيلا في طرف خاص سبق العلم الاحتمالي بالتكليف التفت
 وجوب الاحتياط فان قلت في ان التكليف العيني مطلقا لا يفرق
 حكم العقل استحقاق العقوبة على مخالفة كالتكليف العيني في الاكثر
 بذات العباد على عدم العقوبة فلا يفتي العقل بالبرائة بل بعد العلم
 في يقال ان التكليف اقل معلوم وخالفه وجوب استحقاق العقوبة
 اما على نفسه واما على ترك ما هو مبني من تركه كالمعلم التكليف
 اخر هذه العلوم قلت المرفوع على هذا القول عدم تحريم ترك التكليف
 يصير ترك اقل العلم بوجوب العقوبة عليه والحاصل ان احتمال كون

والفرق في عدم حصول القربا من ان التكليف القوي قلت القربا الى
اعتبار في العبادات ان توجد على غير بعد فاعلم من المقادير الاولى
ومن المعلوم حصوله هنا كيف ولو كان العبد من ذلك انما
الاحتمال في العبادات في مواراة الشبهة في اصل التكليف انما اصل
العبد انما في ما في الحق ومطلوب الولي تكليف بعض القربى ومن هنا
ظهر الجواب عن هذا الاشكال الى بعد والعقل كون القربة داخل في
فان يصير مع كل اجزاء العلوية في لزم الارادات بايمانها مقربا الى
نحو ما ذكرناه هذا تمام الكلام في اصل العقل **فاما اصل الثاني**
فان ان الدليل المرد في المقام هو حديث الجرح وحديث الترمذي
بالسنة الى جرح الشك واحد وقرب الاستدلال على معنى القابل للبر
عقلا واضحا فان مقتضاها مع الحكم للعقل لا اكثر لانه ما يجب ان يحمله
عن العبادات ولا يحلون واجازته كون عقل الحكم بالنسبة الى الاصل
مكوكا ايم ان التكليف النفسي ان كان كذلك لانه بعد العلم باصل الحق
وكون هذا الحكم المحلوم لا يستلزم الحكم العقل كالموجود في القابل للبر
لا يكون مواراة الترمذي ان ما هو لالتزام العقل معلوم غير ما بل
والخصوصية المذكورة ليست كافية لانه على الجرح وهو ما ذكره من هنا
فظهر وجه الاستدلال بما في العقل المذكور واما على ما في القابل
ففي العقل المطلوب من جهة انه على المعنى المذكور العلم بالحق
الامر من النفسي والعينه ليس له ان عقلا واما الذي هو العلم بالتكليف
النفسي الباطن او تفصيلا على هذا ان عقل التكليف لا يكون كونه

الفرق في

الاصل واحد ونسبه والتفصيل هو ذلك العنوان الخاص بالاعتوان الاصح
الاحتمال واما في مقام ما يكون لا مردا من الزائد والمفاد في العقل
والفرد في العلم بالتكليف من خصوصية زائدة على العقل المحلوم فان مرجع
كون المقاصد او المطلق مطلقا الى عدم موضوعية خصوصية زائدة على ذلك
الطبيعة الى موضوعية خصوصية زائدة وهي النفس او المطلق فليس في
المقام ما من من زائد الا انه ما ذكرنا من وجه صلاية البراءة في الشك
في الصدد للتفصيل بذكر الكلام هنا ان الاصل العقلي في الجرح والعبد
المذكورة في الواجبات التفصيلية واما الواجبات التصديقية فليظهر
القابل بالاعتناء لوجه اخرى سوى ما ذكرناه وجه الاحتمال في القربة
وهي ان الواجب منها قصد القربة المحصل لا قصد بيان ما هو تكليف
نفسى الولي ان في الواجبات الغريبة على ما نحن في محله انما في قصد
القربة فبمعنى من جهة حصول هذا المعنى للمعين للفصل ايمان لا اكثر
القرب ايمان ما هو واجب في الواقع **فاما** ان قصد القربة ان جعلنا
من الاعراض المرتبة على الامر ان قلنا لا يمكن ادخل في المأخوذة فلعقل ان
نحو ما في الجرح الامر لا يحصل عدم جرح الامر الذي هو سبب لغير الغرض
ونحوه فكما ان العقل يحكم في الشهادة البدنية مدع غير الغرض الى
على الامر على المكلف كل هذا على القول بالبراءة في كون التكليف مطلقا
لا يتوقف على المكلف استنادا على ما في بعض الغرض الى المحلة قد قامت
والفرق في انما في الاصل المعلوم بقصد الطاعة لا يميز في اركان تلك
كيف يتحقق قصد القرب بغير الزم ان يكون واجبا اعتبا او مقدا

فظهر القرب تلك تعلوقه بالاصل ايم يتصل به ان العلم ان يقال العقل
في اصل الخارج في الوجوب الصريح لغير المذكور منه علم من العلم
لان الشك منه انما يكون مسببا عن الشك في عقل التكليف لا اكثر الى
في مرتبة التعارض بين حق بعض التعارض ولكن بين المناقضة في بعض
ان هذه في الوجوب الصريح من الحق المذكور لا ثبت كون الواجب
الاصل الا اصل الشك الذي لا يتوقف به العلم ان يفي ان مرجع الوجوب
من غير المكلف بعد من وجوب الداعي فبمعنى من فان الداعي واجب
ويؤيد ذلك قول الامام في خبره على غير هذا واسناهم من كتاب
ما جعل في كبرى الدين من وجوب اصح على المارة حيث ان الامام في
الحال الدليل القوي للخصم من مرجع جرحا وهو ما شارة الدين
للجنة المسجدة واما في الباقي وهو اصل الجرح وهذا عقل ايم ان الجرح
مرجع والتكليف ثابت في الباقي بدلالة قضية مرجع لا يعلمون وجوب
الحجب من هنا يظهر وجه الشك بما في قصد المذكور انما التكليف
والجرح المقيد وان كان كليفا واما لكن يصح تعلوقه عن العقل يقال
ان عقل التكليف باصل الطبيعة معلوم والخصوصية الزائدة في معلومة
فتبقى بعضه في الغرض في الباقي كما ذكرناه وهذا يطبق في التكليف على
اصول **فاما** ان الامر من التعيين والغرض ان يكون عقل الوجوب
على عرض معلوم واستلزامه على التعيين والغرض على الاصل
يتحقق ايمانه جرحا وجه الاول ان عقل التكليف بهذا الموضوع
معلوم وذلك في اصله بغير ايمان في ايمانه فتبقى الاستغناء

الثاني

الثابت فانه من مصادره التكليف فبما وجهه الثاني ان الشك في المقام
راجع الى الشك في الاطلاق والتقصير وجهان الشك في العباد
في ما في ما لا يكون عند العقل ان يكون ذلك لا يستلزم العقل
في مرجع الشك في التعيين والغرض ان التكليف هو المعلوم في المقام
بين الفرد من الموضوع ذلك الفرد لا فاعلم ان البراءة هناك تقول بها
هذا ايم **والثاني** هو الاول ان الغرض ان كان راجعا الى عقل الجرح
المجامع عقلا وفي عالم اللب ولكن لو كان مراد الولي ذلك العنوان المالك
الذي يحمله مواراة التكليف على جرح التعيين ايم ان العقل مدرك
المزاجية عليه مؤاخاة من دون جرحه واما ان حيث ان علم جرح الخطا
النسبة الى الاعتوان المخصوص من هذا طرف الغرض في المقام وبين
دور ان الامر من المطلق والمصدق حيث ان الشك لا يعلم وجه
المطالب بالمعنى من جرح التعيين ودفع القيد بالبراءة في خلاف
ما نحن في حيث ان الفرع في العلم بقصد الخطاب للعقل بالاعتوان
المخصوص ولا تفصل **الان** ما في غرض الشك في الجزئية والقيد
في الشهادة الكلية فالان لا يتم التكليف في الموضوعية من هنا فصلا لكون بعض
مصادرها عقلا لا يتلوا وهو رادنا في العلم **فاما** ان
ان جعل طبيعة جرح الامر به يتصور على الجرح **فاما** اصله الاعتناء جرح
الوجود اعني الوجود لا يشترط من جميع الموضوعات التي يكون
للعدم المطلق وبعبارة اخرى الذي يقتضي بعدمه فيكون ايمانه
في من جرح واحد ضرورة في ذلك المعنى لا يشترط في من

الثاني

٧٠ كونه لا يتكلم بالمثل والملك اما هو في وجوه الشرط والحق هذا من مقتضى
حق بوجوهه وبغير ذلك في المراتب كما في اصل الاستطاعة
على المتأمل **فقول** ان مقتضى ان يكون الحق في الصلوة هو
غير ما كمال الحق في الصلوة وان كان صدرها ظاهر في ما بعده ليس
غير ما كمال الحق في الصلوة ولكن بعض فقره هذا على خلاف ذلك
وهو قوله لا يصل الله تلك الصلوة حتى يصلي في غيره ما يصل الله اكله
لأنه في الفقرة بعد القطع بعدم كون ظاهرها ما كان هو اعم
ان يحمل على الشرطية التقديرية والمعنى على هذا لا يصل الله تلك الصلوة
على تقدير ان يكون شيقا في الجوار حتى يصلي في ما اكله الله اكله ولا
الاكتفاء بالصلوة في الدنيا من المتكوك قلت ينبغي على هذا ان يكون
الكلام ان هذه الفقرة ليست ما يفيد مطلقا آخر سوى ما استفاد
من صدر الرواية ان قول الامام في هذا تصريح على ما مر منه في صدر الرواية
مقتضى الاحتياط لما كانت الصلوة في اصله لا يتكلم ما لا يصل
تلك الصلوة حتى يصلي في غيره وانما ذكر ما اكله الله من جهته كون الصلوة
فيه احد مصادر من الصلوة المفروضة بعدم اللامع على تقدير تسليم كونه
في مقام بيان الاستطاعة **فقول** الظاهر من مقتضى الصلوة على كونها
في ما كمال الحق وهو القطع بعدم استطاعة ذلك بقول مطلق بالانجيل
على الاستطاعة العلني يعني ان الصلوة على تقدير ان يكون من غير الجوار
تلك الصلوة لا ان يصلي في ما اكله الله مع قول كونه في صدره هي
الشرط ان يكون معه الناس ما اكله الله فحينئذ ان كان معه ايها

في الاصل

كونه فك ان بعد اصل الشرط للمقتضى من قبل الرواية على الحق
لأنه لما شك في جهة ما يقتضيه الناس من الصلوة وقد قيل
انه من تلك الجهة من الاصل للجهل ان يدعى على تقدير القول ان
الجهل يقتضي الشرطية ليس مقتضاها مجرد استطاعة الصلوة في ما اكله الله
المراد ان المصلحة على تقدير ان يكون من الجوار بشرط كون ذلك الشرط
للنفس ما هو على نفي من المتكوك اصل الاستطاعة معلوم ولما اكد
في وجوه الشرط واللامع في قوله الاحتياط وكيفية كان ونحن في عدم
ذكر ما قلنا من وجوه ان الجهة من مقتضى الرواية وان الدليل
لا يقتضي شيئا الا التفرع على ما ذكره في كلامه في الاصل العظمي
واما الاصل الثاني يدل على المقصود كل ما دل على الرواية في
الحكمة بغير ما دل على ما يترتب من ذلك فيلزم المعام باعادة مضافا
امكان ان يقال ان صل قوله كل شيء منه حلال وحرام حتى يعرف الحرام
منه بغيره اي يدل على المقصود بغيره ان الحلال والحرام لا يطلقان
على النفس بل يطلقان على الغير يعني وتدفع استعمالها في هذا
العمل في الاصل مثل قوله في رواية عبد الله بن سنان لما كان عليه
ارسله لا يجوز فيه الصلوة من غير الحج وكذا قوله لا يجوز الصلوة
في شيء من الحدود وفي رواية اخرى هو عبد الله بن سنان في الصلوة فيه
وفي صحيحه عبد الجبار لا يصل الصلوة في الجوار حتى في صحيحه
لا تصل الصلوة في جوار حتى وفي صحيحه على من هو في الجوار
في رواية اخرى ان قال فليفتل في الجوار في رواية اخرى على ما

في الاصل العظمي مع قطع النظر عن مقتضى الشرع واستدراكه في الاصل
العظمي من الاحتياط وعدم الاكتفاء بالملك الخاص هذا مقتضى الاحتياط
في المقام او بوجوهه عند الاستدراك من مقتضى الاحتياط
التفصيلي في وجهين **أحدهما** انه على تقدير تسليم وقوع احتياط
الخاص في خطاب لا يلزم كونه شرا في العمل في الخطاب لكونه
لخطاب اصله من العلة الى الدائم والخاص في المقام في الجوار
لا يترتب عليه من مقتضى الاحتياط من مقتضى الاحتياط في المقام
الذي يجوز ان يريد من الخطاب مجرد الاحتياط في الصلوة فحينئذ انما
الى الدائم والخاص في سوء فان قلت بعد الاحتياط على كل احد
خطاب كان خطاب العالم خطاب الدائم كان مكان اختصاصه
بخطاب غاية الاشارة الى الخطاب عام والكلمة في المقام في الاحتياط
بعد العطف قلت دعوى الاحتياط الى الدائم الى العالم بالموطن كما هو على
الكلام من مقتضى الاحتياط من الحكم كوجوب احتياط الحكم والاحتياط
ولخص الكلام انما شك بعد ارتفاع العذر ان الاحتياط صار مقتضا
الخاص الذي في به ولا يصلح دعوى وجوب الاحتياط بالنية الى الاحتياط
القائمة في الاحتياط ولا يصلح الرواية عنه كما هو الشأن في كل موطن
الاحتياطية في الاحتياط لا كما في الاحتياط بالاحتياطية في الاحتياط
كانت قائمة في حال العلة لا في قول العلم منها وهو الاحتياط في العلة
للمشرك بين الاحتياط والاحتياطية في الاحتياط في الاحتياطية في
والاصل الجزئية عنه الوجه **الثاني** ان يمكن تصور اختصاص الاحتياط

٧١ لا يجوز الصلوة فيه بعد الاحتياط في ذلك من العلة التي يقتضيها التبع
والخاص في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
ما ذكرنا من الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
المتكوك في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
وحرام في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
في الصلوة في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
الكلام في المقام فحينئذ انما يكون الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
الا انما **الثاني** انما يكون الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
سواء بوجوب بطلان الصلوة أم لا في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
او لا كفايا بالاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
ذلك لمصلحة ان ما كان من الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
بالملك الماحض كما لم يأت به اصلا لا يدل على ما اخل به الاحتياط في الاحتياط
الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
وهو غير مقتضى الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
لان الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
من كونهما لا يقتضي الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
لمقتضى الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
يمكن ان يقتضي الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
بعض الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط

في الاصل

كان في اول النظر تاسر على البيان الصلوة مع ما به العلم فيها فصار ما جاز
من اتيان شيء منه في الوقت واحد في بعض كانه كان كما سار في الامام
السابقة فظهر عليه الفرق بوجه فلو كان ما جاز من اول الامر لم يفرق حقيقة
الامارة البراءة انما بعد انما استجاب للبرهان فيمكن ان ياتي
المسئلة لانه لا يجران في حقيقة ضرورة توجهها على الشئ في الزمان
السابق للشيء كما ان يكتفي في تحقق ما عدة المذنب فيحقق مقتضى الشئ
ولو كان الفرق طاريا عليه في واقعة واحدة فالجواب وجوب الامان المقتضى
عقلا انه يعلم بوجه التكليف الله فان ابرأت بالمقدور لزم انما الله
القطعية له **فالمقصود** بالبحث هذا هو حقيقة ضرورة طرد الفرق في
احرف ولم يكن للدليل الدال على التركيب او المقتضى اطلاقا وكذلك لم يكن
للدليل الدال على الترتيب او المقتضى اطلاقا اذا عرفت هذا **فقول**
لا اشكال في ان مقتضى الاصل الاول البراءة للشئ في ثبوت اصل
التكليف لكن هذا امر يتقدم على قاعدة البراءة منها استصحاب ما
التكليف على المقدور ما من جهة الماسة في المقتضى بمعنى ان التكليف
المقتضى بالمقدور في الزمن السابق وان كان غير اذ قد اتفق عليها
وهذا التكليف للشئ فكيف يكتفي على تقدير ثبوت لكن الفرق في معنى
والنقطة بعد التكليف واما في جهة الماسة في الموضوع بان يقال ان
المقتضى هو التكليف النفس والتركيب التام والناهي في واحد وكذا
المقتضى الفاعل للمقدور ليس مقتضى من عند الفرق بل هو واحد وهذا
الاختلاف نظرا لاختلاف في حالات موضوع واحد نظرا لتباعد الكمية

ع

مع ان موضوع الكمية لم يكن هذا الاما الموجه معقلا وكلها ما هي وكن
التميز فيها على اول حرك الاستصحاب في المقدور في سواها
فقط لا اكثر او بعبارة اخرى سواء كان الحق من عند الله الى المقتضى
فقط لا يثبت بغير كالمقدور انما على الثاني لا يفرق الا ان كان المقتضى
بغيره في اطلاق اسم التام عليه الماسة العرفية وايضا لا يستلزم
على الوجه الاول يكتفي بصورة فقدان الجز والآخر في صورة فقدان
الصندوق ان المطلق لا يكون مكلفا بالتكليف العرفي في معنى المقتضى
كونه مقدرة له بخلاف الآخر بالنية لا التام كما استعمل في صورة
المقتضى يكتفي بالوجه الثاني ولكن لا يكتفي ان ليس كل مقتضى يكون
فقدانه غير ما في جريان الاستصحاب بل القيد مختلفة في ذلك
فيكون يكون عدمه غير الموضوع في نظر العرف كالطهارة بالنسبة الى
الصلوة ما فيها مع الطهارة لئلا يراعى ما فيها الماهية من عدمها فلا
الايمان بالنسبة الى الرقية فان الرقية الموهنة والرقية الغير الموهنة
متباينان فمثل الفرق ويجوز الاستصحاب بصورة الجز عن المقدور
التي الاول كما ينبغي **ومنها** النبوي المهي في قول الثاني انما
ينبغي فانما به ما استطاع **ومنها** العلوي المبيد لا يسطع المعنى
وكما لا يترك كل ذلك كله وضعف اياه ما هو من انشاء الفرق
فيما بين العلم في الكتب الفقهية بغير بيان الا في النبوي
ان كل من ظاهرة في التبعية لا يكتفي لان كونهما يمانية مما اذا كان
لما بينهما الحال يرتفع بسبب متعلقهما كما في قولك خاتم من فضة

وكونها حق بالاختلاف الظاهر مع كونها ما هو صورة امم صمدية بلانية
مضبوطة الحق ان التركيب غير مركب من اجزاء ولم يقدّر على اتيان الكل كما
يحق الذي استطاع هذا وكذا في المعنى وان كان ظاهر من البراءة
ان مقتضى مقتضى كثير من الخارج منها اكثر من الثاني مراتب فخلها
على هذه المعنى المستلزم لهذا التخصيص الشئ لا يجوز عند ولا يبرهن
استلزام مقتضى مقتضى الكلام غير مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
الوارد لا بعد اجزاء كونه من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
الخارج ومن حلقها على معنى آخر وان كان خلافا لظاهرها المتبادر
دعوى على ان لا يجوز الفلك في الخارج مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
ملاحظة حرج لا اكثر لو علمنا على ظاهرها كما في جعل كل من مقتضى
راثة او معنى البناء وكلها ما صمدية زمانية فيكون مقتضى مقتضى
انما سار في زمان لا انقطاعه ويصير مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
هذا واما اقترب الكثرة في العلوية الاول فلو ان يقال ان قوله لا يسطع
هو في مقام تبيين المقطع فلو ان كان وقع الثبوت لا انه يكتفي في حدود
الثبوت وعدم القيد بغير التكليف العرفي المقتضى الجواز في اطلاق
ذكرنا في مقتضى لا يستلزم اتحاد التكليف العرفي والنفس في زمان او يقال
ان التكليف النفس كونه يتألف الموضوع الجواز في جهة العرفي الموضوع
كما في الاستصحاب ان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
هذا لكن الاشكال في الوارد في الرواية السابقة من مقتضى مقتضى مقتضى
جاء بها ان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

الشيء

لا يشاء والموضوع ان اراد اتيان شيء بوجه لا كل الا في مقتضى مقتضى مقتضى
الكل في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
كان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
اسم **المسئلة الثانية** فاما ما علم مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
الاختصاص سواء كان ما لا ياتي كما لا يعلم بوجوب النظر والمقتضى مقتضى
على الجمع فيها الاول يمكن ذلك كما لا يعلم اصل الالتزام ولم يعلم مقتضى مقتضى
تعلقه بمقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
فرض هذه الحالة في واقعة واحدة واخرى في واقع متعددة
ولا دلالة يقتضي ما يلي في التبعات الموضوعية لكن علم بوجوب
وطا احدى امرته بالندرة زمان خاص غير قابل للجمع اذ علم بوجوب
وطا امرته خاصة امرته من جهة العلم بالية اما حلف على الرضى او على
توكيده الثاني ففرض في التبعات التبعات التبعات التبعات التبعات التبعات
او حرمته كمثل **الفرق** الاول فلا يمكن في حقيقة واقعة قطع
ولا حقيقة قطع ان كان التكليف بوجوب او الرخصة لا احكاما ليد
الحالفة كمثل حاصل ان فتر احب لا معين لمقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
الترتب في مقام العمل بحكم العقل بالقبول **واما الفرق** الثاني في مقتضى مقتضى
القطعية لما لم يكن مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
القطعية فلا حجة لاهال العلم بالنسبة اليها يقال الواقع الثاني
لما لم يكن التكليف بالنسبة اليها الا في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
التكليف في التكليف الذات المقتضى عليه مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

القطعية
القطعية والاشكال في ان الحافظة القطعية غير ممكنة فيها كما لو افترضنا
لنا نقول ان التكليف المشروط بشرط محقق الحصول فيما بعد حالها
حال التكليف المطلقة في وجوب مقدمتها الوجودية والعلمية وقد
مضى الكلام في ذلك في صفة مقدمة الواجب متروكة وعن ايراد
فلا راجع والحاصل ان العقل لا يفرض شيئا في دفع الحافظة القطعية بل
ما ان كان التكليف مطلقا او مشروطا بشرط يعلم حصوله وهو هنا
يعلم حال الواقعة الواجبة اذ كان احد طرفي العلم بالامكان او كلاهما
تعتبر يا هذا حال الاصول الثلاثة اعم البرائة والا حينا طوال الخبر



فلا راجع والحاصل ان العقل لا يفرض شيئا في دفع الحافظة القطعية بل
ما ان كان التكليف مطلقا او مشروطا بشرط يعلم حصوله وهو هنا
يعلم حال الواقعة الواجبة اذ كان احد طرفي العلم بالامكان او كلاهما
تعتبر يا هذا حال الاصول الثلاثة اعم البرائة والا حينا طوال الخبر

